البحوث

أثر الغزو العراقي الغاشم على التركيب الاقتصادي للسكان في دولة الكويت

د. حمدي علي عزت*

ملخص الدراسة:

يهدف البحث إلى رصد التغيرات التي طرأت على الخصائص الديموجرافية لهيكل العمالة بعد اندحار الغزو العراقي ، والتنبؤ بالوضع المستقبلي على ضوء تلك المتغيرات . وقد تناول البحث أهم العوامل الديموجرافية المؤثرة على التركيب الاقتصادي للسكان ثم دراسة قوة العمل والبطالة ، والتركيب الهيكلي للعمالة من حيث جنسية العاملين و المهن والأنشطة الاقتصادية التي يعملون بها . وقد خرج البحث بنتائج تؤكد حدوث تغير في التركيب الاقتصادي للسكان بعد التحرير أهمها تزايد تركز الوافدين في الأعمار الوسطى وتصاعد اختلال الميزان النوعي لهم لصالح الذكور ، وانخفاض نسب وأعداد الجنسيات العربية مقابل الزيادة الكبيرة للجنسيات الآسيوية ، وزيادة مساهمة الكويتيين في قوة العمل وانخفاض نسب الإعالة لديهم ، واستمرار تركز معظم العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفي نشاط الخدمات بينما يتوزع الوافدون على جميع القطاعات والمهن والأنشطة الاقتصادية . وترجح الدراسة ارتفاع نسب مساهمة الكويتيين ـ وخاصة الإناث ـ في قوة العمل في المستقبل القريب ، وزيادة مشاركتهم في القطاع الخاص وتنوع مجالات عملهم ، مقابل التباطؤ الشديد في نمو العمالة الوافدة .

مقدمة:

إن حصر الأضرار الاقتصادية على دولة الكويت من جراء الغزو العراقي أمر غاية في الصعوبة نظرا لشموليتها وتنوعها ، فالهبوط الحاد في الناتج الإجمالي المحلي والقومي وكذلك في الإيرادات بمختلف أنواعها وتوقف عمليات تكوين رأس المال في المشاريع الجديدة أو المشاريع قيد التنفيذ أمثلة على الخلل الذي أصاب التركيب الهيكلي للاقتصاد الكويتي (أحمد نجار ، ١٩٩٤ ، ص٩٧) ، ويقدر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بعد الغزو مباشرة بمقدار ٤ ,٢٥٪ عما كان عليه قبيل الغزو ، ولم يصل إلى ما كان عليه إلا في عام ١٩٩٣ (بنك الكويت المركزي ،

* عضو هيئة تدريس بقسم الجغرافيا ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت .

١٩٩٥ ، ص٧٥) . وقد قدرت لجنة الأمم المتحدة خسائر الغزو بنحو ١٧٧١٣ مليون دينار كويتي وهو رقم يتوسط تقدير وزارة التخطيط وتقدير الهيئة العامة لتقدير التعويضات (غانم أمان وفتحي فياض ، ٩٨ـ١٩٩٩ ، ص١٦٦) .

ولم يقتصر الأضرار الاقتصادية للغزو على دولة الكويت وحدها ، وإنما امتد ليشمل الدول المصدرة للعمالة الوافدة ، فالخروج المفاجئ لأكثر من مليوني عامل مهاجر ومن يعولونهم من العراق والكويت كان بمثابة كارثة لكل من العائدين أنفسهم وبلدانهم الأصلية على حد سواء ، وقد أسفر رحيلهم الجماعي عن خسارة تحويلاتهم المالية وعن ارتفاع معدلات البطالة وعن زيادة الضغط على الانفاق الحكومي في مجالات متعددة في دول تعاني أصلا من ضغوط اقتصادية (جعفر حاجي ، ١٩٩٣ ، ص٤٠٨) .

ولاشك أن الاقتصاد يؤثر في العامل البشري كما يتأثر به ، لذلك تركت جريمة الغزو العراقي آثارها ليس فقط على قوة العمل في الكويت وإنما على مجمل الظروف السكانية عامة ، من هنا كانت دراسة جوانب التغير الديموجرافي ضرورة تفرضها تأثيرات هذا الحدث الجلل على المجتمع السكاني في الكويت ، لاسيما بعدما استقرت الأوضاع السكانية التي عانت من الاضطراب في السنوات الأولى بعد التحرير .

هدف البحث وأهميته:

إذا كان من حق الدراسات السكانية أن تعني بدراسة الفرد من حيث كونه عبئا على المجتمع ، فإن من واجبها أيضا دراسته كمورد من موارد المجتمع ، وإذا صحت مقولة أن لولا الإنسان لما لزمت التنمية ، فإنه لولاه أيضا ما تمت التنمية ، ويتطلب هذا أن تتعرف الدولة على مواردها البشرية ممثلة في الإحصاءات التي تفصح عن الحجم الكلي وعن التوزيعات والخواص المختلفة لقوة العمل (عبد المجيد فراج ، ١٩٧٥ ، ص ص ٤٣٩ ـ ٤٤١) .

وتعد دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر الهامة في دراسة التركيب السكاني ، فيمكن من خلال هذه الدراسة تحديد هوية النشاط الاقتصادي في الدولة وارتباطه بظروف البيئة الجغرافية ، كذلك يمكن الوقوف على حجم العمالة وخصائصها ، ومعدلات البطالة وتوزيعها حسب العمر والنوع والمهنة ، وتحديد حجم القوى العاملة في المستقبل اعتمادا على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الديموجرافية ومدى إسهام الإناث في النشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي للسكان (فتحي أبو عيانة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٢٩) .

يهدف البحث إلى إدراك التغيرات التي طرأت على خصائص هيكل العمالة بعد اندحار الغزو العراقي الغاشم ، والتنبؤ بالوضع المستقبلي على ضوء تلك المتغيرات ، وينال البحث أهميته من أنه يجمع بين الإطارين النظري والتطبيقي ، فضلا عن أنه يغطي نقصا ملموسا في موضوعه تعاني منه المكتبة العربية عموما والكويتية خصوصا .

منهج البحث:

بالنظر إلى موضوع البحث فإن أسلوب الدراسة يقوم على المنهج الموضوعي الذي يعتمد على تحليل إحصاءات السكان والقوى العاملة قبل الغزو العراقي وبعده ، ورصد التغيرات التي فرضت نفسها على هيكل العمالة بتأثير تلك المحنة ، وتستعين الدراسة في سبيل تحقيق هدفها بالأسلوب الكمي متمثلا في المقاييس الديموجرافية مثل نسب الإعالة ومعدلات المساهمة الاقتصادية وغيرهما .

وتتعامل هذه الدراسة مع المجتمع السكاني في دولة الكويت ككل ، أي دون النزول إلى المستويات الإدارية الأصغر كالمحافظات والمناطق ، على اعتبار أن التغير السكاني الحاصل ليس تغييرا مكانيا يؤثر على منطقة ولا يؤثر على أخرى ، وفي نفس الوقت فإن الدراسة تتناول المجتمع السكاني في الكويت بشقيه الرئيسيين : الكويتيين والوافدين ، إذ إن لكل مجموعة خصائصها الديموجرافية التي تختلف عن الأخرى ، بل وتناقضها في أحيان كثيرة .

فعلى سبيل المثال لا الحصر تبلغ نسبة النوع لجملة سكان الكويت في بداية عام ١٩٩٨ حوالي ١٥٧ وهي قيمة شاذة الارتفاع بالنسبة للمجتمعات الطبيعية ، ولكن تفسيرها يصبح بسيطا إذا علمنا أن هذه النسبة تبلغ ٩٨ ، ٤٠٤ للمجتمع الكويتي والوافد على التوالي ، وهما نسبتان منطقيتان لمجتمعين أحدهما مستقر والآخر مهاجر .

مصادر البحث:

مصادر البحث هي مشكلته ، فرغم كثرة المؤلفات والدراسات حول تأثيرات الغزو العراقي على الكويت ، إلا أن قلة قليلة تلك التي تعرضت للجوانب السكانية بمنظور علمي أكاديمي على صعيد آخر فغنى عن القول إن البيانات الإحصائية هي عماد الدراسات السكانية ، ومن المعلوم أن آخر تعداد جرى في الكويت قبل الغزو كان تعداد ١٩٨٥ ، والتعداد الوحيد بعد التحرير كان تعداد عام ١٩٩٥ ، ولما كان من الأنسب لموضوع البحث الحصول على بيانات أقرب ما يمكن في توقيتها إلى تاريخ وقوع الغزو ، فقد أصبح تعداد ١٩٨٥ لا يفي تماما بهذا الغرض ، كما أن تعداد ١٩٩٥ ،

الذي قد يصلح كمصدر للبيانات في فترة ما بعد الغزو ، لم تظهر نتائجه حتى ساعة إعداد هذا البحث ، يزيد على ذلك أن هذا التعداد جرى في وقت لم يستكمل فيه المجتمع السكاني الكويتي كافة مقومات استقراره ، حيث لم يمض على اكتمال التحرير وقتها سوى أربع سنوات فقط .

وقد وجد الباحث ضالته في البيانات التي تنشرها الهيئة العامة للمعلومات المدنية تحت عنوان «دليل المعلومات المدنية ـ السكان والقوى العاملة » ، وهي سلسلة من الأعداد تصدر منذ يناير ١٩٨٨ وبشكل دوري كل ستة شهور .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الباحث قد اعتمد على حالة السكان في ١/ ١/ ١٩٩٠ كما جاءت في العدد الرابع من دليل المعلومات المدنية للتعبير عن **فترة ما قبل الغزو** ، وبالمثل كان الاعتماد على الحالة في ١/ ١/ ١٩٩٨ كما جاءت في العدد الثالث عشر من الدليل نفسه لتمثيل السكان في **فترة ما بعد الغزو** ، وقد أجرى الباحث بعض الاختبارات الإحصائية على هذه البيانات ووجد أنها جديرة بالثقة إلي حد معقول فعلى سبيل المثال بلغ المتوسط القياسي لدقة الأعمار لهذه البيانات ١ , ٣٠ عن عام ١٩٩٠ في حين إن نظيره لتعداد ١٩٨٥ كان ٠ , ٣٤ مما يدل على ارتفاع مستوى الدقة لهذه البيانات مقارنة ببيانات التعداد .

يضاف إلى تلك الميزة ميزة أخرى وهي توحيد مصدر البيانات المستخدمة في المقارنة ، وهذا يعني اتفاق المفاهيم وأسلوب الحصر وتجميع المعلومات وتبويبها وما إلى ذلك ، فإذا كانت هناك أخطاء أو أوجه قصور معينة ، فإن تكرارها قبل وبعد الغزو سيعادل بعضها بعضا ، الأمر الذي لا يتوفر عند استخدام مصدرين مختلفين للبيانات .

أهم العوامل الديموجرافية المؤثرة على التركيب الاقتصادي للسكان:

كما هو معلوم فإن دراسة التركيب الاقتصادي تقتصر على السكان البالغين ١٥ سنة فأكثر ، إذ إن الاطفال دون هذا السن لا يدخلون ضمن مفهوم القوة البشرية Manpower ، ولكن في نفس الوقت فإن هؤلاء الأطفال يشكلون القسم الأكبر من الأفراد المعالين في المجتمع ، وبالتالي فإن نسبة الأطفال في الهرم السكاني الكويتي الشاب تحد من قوة وفاعلية النشاط الاقتصادي ، وبلغة الأرقام نجد أن نسبة صغار السن بلغت ٢ , ٤٥٪ قبل الغزو ثم ٧ , ٤٣٪ بعد الغزو (حمدي عزت ، ١٩٩٨ ، ص ٢٠٠) ، وهي من أعلى النسب على المستوى الدولي إذا أنها تبلغ ٣٢٪ على مستوى العالم ككل ، وتقل عن ذلك في أوروبا (١٩٪) وأمريكا الشمالية (٢٢٪) وأفنيانوسيا (٢٦٪) وتتساوى مع آسيا (٣٢٪) وتزيد عنها في أمريكا اللاتينية (٣٤٪) وأفريقيا (٤٤٪) صاحبة النسبة الأعلى بين قارات العالم (U.N. 1997, pp . ١٣١ ـ ١٣٠) ، وعلى

مستوى العالم العربي تزيد نسبة صغار السن في الكويت عن المتوسط العام البالغ ٥ , ٤٣٪ وعن معظم الدول العربية ، فلا يتعداها سوى سبع دول فقط (يوند باس ، ١٩٩٢ ، جدول ٤ ص ١١١) ، وتنعكس هذه الظاهرة في مجتمع السكان الوافدين الذي يتميز بالنضج حيث يصنف هرمه السكاني ضمن المجتمعات الناضجة ، فنسبة صغار السن لم تتعد ٥ , ٢٩٪ قبل الغزو ثم انخفضت أكثر وأكثر إلى ٤ , ١٦٪ بعد الغزو ، مع الوضع في الاعتبار أن هذا التركيب العمري يمثل مجتمعا مهاجرا يخضع تكوينه إلى ظروف سوق العمل أكثر من تأثره بمعدلات المواليد والوفيات (حمدي عزت ، ١٩٩٨ ، ص ٢٠٢) .

وقد ترتب على هذا التركيب العمري ارتفاع نسبة إعالة الصغار Child Dependency Ratio للكويتيين قبل الغزو إلى ٨ , ٨٥٪ وهي نسبة عالية جدا تزيد عن ضعف نسبة الوافدين ، وإذا كانت هذه النسبة قد تراجعت إلى ٣ , ٨١٪ بعد الغزو ، إلا أن الانخفاض الكبير لهذه النسبة عند الوافدين إلى أكثر من النصف بعد الغزو (من ٥ , ٤٢٪ إلى ٨ , ١٩٪) وسع الفرق بينهما إلى أربعة أضعاف ، ويعود الاختلاف الواضح في التركيب العمري والنوعي للسكان الوافدين بعد الغزو إلى مجموعة من العوامل منها :

أ ـ الهاجس الأمني من تكرار كارثة الغزو العراقي مرة أخرى خاصة في الفترة التي أعقبت التحرير مباشرة ، وكذلك مع معاودة النظام العراقي لتهديد الكويت في أكثر مناسبة وبأكثر من طريقة ، الأمر الذي جعل كثيرا من الوافدين يحجمون عن استقدام أسرهم إلى الكويت .

ب ـ اهتزاز الأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد وتراجع قدرة العامل الوافد على إعالة أسرته .

ج ـ نزوح معظم الجالية الفلسطينية والأردنية والتي كانت تتخذ من الكويت وطنا بديلا ودائما لها ، والتي كانت تتميز بتضخم أحجام أسرها الناتج عن ارتفاع معدلات مواليدها .

د ـ تحسن فاعلية الإجراءات الحكومية لتعديل التركيبة السكانية فيما يتعلق بالتشدد في منح الموافقة على مطالبة الوافدين باستقدام أسرهم إلى الكويت .

وإذا أضفنا إلى ما سبق أن نسبة كبار السن في المجتمع السكاني الكويتي تزيد كثيرا عن مثيلتها في مجتمع الوافدين في فترة ما قبل الغزو (١ , ٢٪ للكويتيين مقابل ٠ , ١٪ للوافدين) وأن الهوة بينهما ازدادت بعد الغزو (٥ , ٢٪ مقابل ٧ , ٠٪ بالترتيب) لأدركنا السبب في تزايد نسبة إعالة الكبار Aged Sependency Ratio لدى الكويتيين عن الوافدين قبل الغزو ، وتعاظم الفرق بينهما بعد الغزو (جدول رقم ١) .

جدول رقم (١)
نسب الإعالة[١]

البيان	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J
	السكان - 15 سنة	السكان 15 ـ 64	السكان + 65 سنة	جملة السكان	إعالة الصغار	إعالة الكبار	الإعالة الكلية	داخل قوة العمل	خارج قوة العمل	الإعالة الحقيقية
كويتيون قبل الغزو	255779	298012	11945	565736	85,8	4,0	89,8	126542	180150	344,5
وافدون قبل الغزو	448946	1056271	14375	1519592	42,5	1,4	43,9	783121	279809	93,1
المجموع قبل الغزو	704725	1354283	26320	2085328	52,0	1,9	54,0	909663	459959	128,0
كويتيون بعد الغزو	331940	408121	18881	758942	81,3	4,6	86,0	199158	223221	278,8
وافدون بعد الغزو	237773	1201347	10728	1449848	19,8	0,9	20,7	1017391	190903	42,1
المجموع بعد العزو	569713	1609468	29609	2208790	35,4	1,8	37,2	12165 49	414124	80,9

E : نسبة إعالة الصغار = $100 \times B / A$

F : نسبة إعالة الكبار = $100 \times B / C$

G : نسبة الإعالة الكلية = $F + E$

H : عدد السكان (15 سنة فأكثر) داخل قوة العمل لايشمل فئة غير مبين .

I : عدد السكان (15 سنة فأكثر) خارج قوة العمل لايشمل فئة غير مبين .

J : نسبة الإعالة الحقيقية = $100 \times H / (I + A)$

نخلص من ذلك أن اختلاف التركيب العمري في فترة ما قبل الغزو عن فترة ما بعد الغزو سواء في المجتمع الكويتي أو المجتمع الوافد ، قد حسن من نسبة الإعالة الكلية* Total Dependency Ratio لكلا المجتمعين ، وإن اتسعت الفجوة بينهما بعد الغزو إلى أكثر من أربعة أضعاف بعدما كانت قرابة الضعف قبل الغزو .

تؤكد هذه الحقيقة دراسة نسبة الإعالة الحقيقية* True Dependency Ratio التي بلغت ٣٤٤,٥ ، ٢٧٨,٨ للكويتيين قبل وبعد الغزو بالترتيب ، مقابل ٩٣,١ ، ٤٢,١ لغير الكويتيين ، ويبين هذا المقياس بشكل أكثر وضوحا ضخامة العبء الذي يقع على قوة العمل الكويتية ، فكل شخص عامل كان يعول قرابة ثلاثة أشخاص ونصف قبل الغزو ثم تحسن الحال إلى أقل قليلا من ثلاثة أشخاص بعد الغزو ، أما العامل الوافد فقد كان يعول أقل من شخص واحد قبل الغزو وانخفض المعدل إلى أقل من نصف شخص بعد الغزو ، مع الأخذ في الاعتبار بطبيعة الحال قيام الوافدين باعالة أسرهم المقيمة في أوطانهم الأصلية ، وبديهيا يمكن تفسير الفرق الشاسع بين نسبة الإعالة الحقيقية في كلا المجتمعين باختلاف التركيب العمري لهما كما سبق البيان ، فضلا عن زيادة نسبة السكان غير الناشطين اقتصاديا من الكويتيين في سن العمل (١٥ـ٦٤ عاما) .

نضيف إلى ذلك زيادة نسبة النوع لمجتمع الوافدين من ١٤٩,١ قبل الغزو إلى ٢٠٤,٢ بعده وانعكاس ذلك على زيادة معدل المساهمة الاقتصادية للوافدين ، على اعتبار أن فرص ومجالات العمل للذكور أوسع منها للإناث ، في حين لم يطرأ على نسبة النوع في المجتمع الكويتي سوى تغيير طفيف ، على صعيد آخر نلمس تحسنا في المستويات التعليمية للكويتيين بعد الغزو مقارنة بالوضع قبل الغزو ، حيث انخفض معدل الأمية لديهم من ١٣,٨٪ إلى ٩,٠٪ فضلا عن زيادة نسب الحاصلين على شهادات دراسية أعلى ، أما التغير في مجتمع الوافدين فقد تمثل في انخفاض معدل الأمية من ١٦,٨٪ إلى ١٢,٨٪ ولكن في نفس الوقت تراجعت نسب الحاصلين على شهادات دراسية عليا ، ويمكن استنتاج أن التقدم التعليمي للكويتيين بعد الغزو قد سد جزءا من الاحتياجات الوظيفية التخصصية وأن الطلب على العمالة الوافدة قد تركز على المستويات الأقل تعليما أو العمالة غير الماهرة .

* يطلق عليها أيضا اس نسبة العبء الاقتصادي .

أولا: الحالة العملية

تعتبر الحالة العملية الأساس في دراسة التركيب الاقتصادي للسكان ، فمن خلالها ينقسم المجتمع إلى قطاعين عريضين من السكان : الداخلين في قوة العمل والخارجين عنها ، ثم تأتي بعد ذلك التقسيمات الثانوية لكل قطاع منهما .

أ ـ الخارجون عن قوة العمل :

وهم السكان المعالون Dependent Population أو غير الناشطين اقتصاديا Economically Inactive Population ، وتضم هذه الفئة ثلاث مجموعات رئيسية :

الطلبة وربات البيوت والمتقاعدون ، والمجموعة الأخيرة تشمل كذلك أصحاب الدخول والإيرادات والعاجزين في العمل والعاجزون عنه ، ويوضح الجدول التالي (رقم ٢) التوزيع العددي والنسبي لهذا القطاع من السكان ، وقد بلغ عدد أفراد هذا القطاع قبل الغزو ٤٥٩٩٥٩ فردا يمثلون ٣٣,٣٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) ، وهي نسبة عالية بلا شك تعكس ارتفاع نسبة الاعالة الاقتصادية في دولة الكويت ، التي تعود أساسا إلى انخفاض نسبة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي حتى إنهن يشكلن أكثر من ٧٣٪ من جملة الأفراد الخارجين عن قوة العمل ، ولاسيما بالنسبة للكويتيات منهن .

وبعد الغزو ، ورغم تزايد جملة السكان ، انخفض هذا العدد قليلا فبلغ ٤١٤١٢٤ فردا بنسبة ٢٥,٣٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) ، ورغم أن هذا الانخفاض قد شمل الكويتيين وغير الكويتيين ، ذكورا وإناثا ، إلا أن الانخفاض الأكثر وضوحا كان في فئة الإناث ، وربما يعزى السبب في ذلك إلى ظاهرة عدم إقبال الذكور الوافدين على اصطحاب زوجاتهم إلا إذا كانت الزوجة مرتبطة بعمل ، بالإضافة إلى زيادة مساهمة الإناث الكويتيات وغير الكويتيات في النشاط الاقتصادي بعد الغزو .

وفيما يختص بالمجتمع الكويتي قبل الغزو ، نجد أن الطلبة والطالبات كانوا يؤلفون ٤٤,٧٪ من جملة أفراده ، وأن ربات البيوت كن يشكلن ٤٣,٥٪ (٦٤,٥٪ من جملة الإناث) ، ولم تساهم المجموعة الثالثة من المتقاعدين إلا بنحو ١١,٦٪ ليس بينهم من الإناث إلا نسبة ضئيلة للغاية ، وتمثلا التغير في هذا التوزيع بعد الغزو في زيادة نسبة الطلبة (٥٨,٣٪) على حساب الفئتين الآخرين (النظر الشكل رقم ص ١) .

جدول رقم (٢)
التوزيع العددي والنسبي للخارجين عن قوة العمل[٢]

الجنسية		النوع	طلاب		ربات منازل		متقاعدون		الجملة		النسبة إلى جملة السكان البالغين
			العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
قبل الغزو	كويتيون	ذكور	37796	21,0	–	–	20930	11,6	58726	32,6	39,8
		إناث	42634	23,7	78327	43,5	463	0,3	121424	67,3	76,3
		جملة	80430	44,7	78327	43,5	21393	11,9	180150	100,0	58,7
	غير كويتيين	ذكور	59187	21,2	–	–	4413	1,6	63600	22,7	9,4
		إناث	55875	20,0	160249	57,3	85	–	216209	77,3	55,5
		جملة	115062	41,1	160249	57,3	4498	1,6	279809	100,0	26,3
	الجملة	ذكور	96983	21,1	–	–	25343	5,5	122326	26,6	14,9
		إناث	98509	21,4	238576	51,9	548	0,1	337633	73,4	61,5
		جملة	195492	42,5	238576	51,9	25891	5,6	459959	100,0	33,6
بعد الغزو	كويتيون	ذكور	54130	24,3	–	–	16124	7,2	70254	31,5	34,7
		إناث	76020	34,1	76496	34,3	451	0,2	152967	68,5	69,6
		جملة	130150	58,3	76496	34,3	16575	7,4	223221	100,0	52,8
	غير كويتيين	ذكور	46934	24,6	–	–	1317	0,7	48251	25,3	5,7
		إناث	43896	23,0	98689	51,7	67	–	142652	74,7	39,5
		جملة	90830	47,6	98689	51,7	1384	0,7	190903	100,0	15,8
	الجملة	ذكور	101064	24,4	–	–	17441	4,2	118505	28,6	11,3
		إناث	119916	29,0	175185	42,3	518	0,1	295619	71,4	50,9
		جملة	220980	53,4	175185	42,3	17959	4,3	414124	100,0	25,4

شكل رقم (١) توزيع السكان خارج قوة العمل

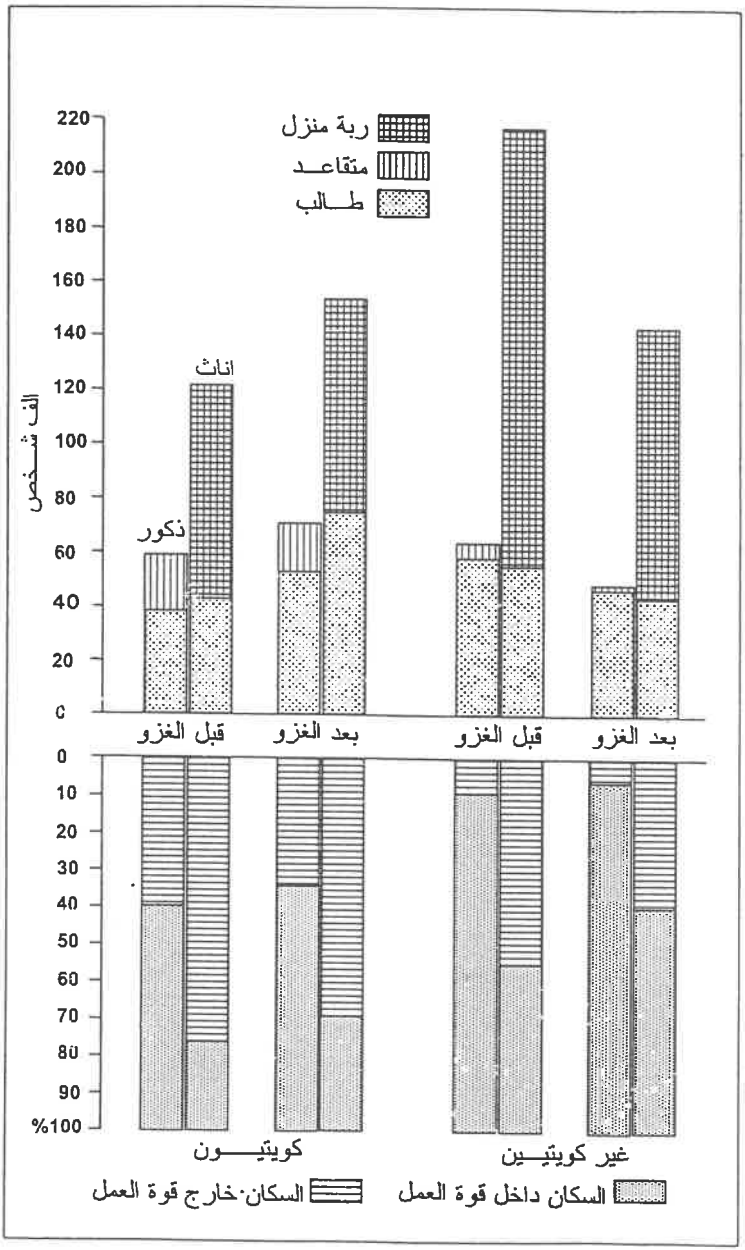

جدول رقم (٣)
التوزيع العددي والنسبي للداخلين في قوة العمل[٣]

الفترة	الجنسية	النوع	عدد المشتغلين	عدد المتعطلين	ج . قوة العمل	ج . السكان	معدل المساهمة	معدل البطالة
قبل الغزو	كويتيون	ذكور	86319	2459	88778	147504	60,2	2,8
		إناث	37384	380	37764	159188	23,7	1,0
		جملة	123703	2839	126542	306692	41,3	2,2
	غير كويتيين	ذكور	604532	4998	609530	673130	90,6	0,8
		إناث	172506	1085	173591	389800	44,5	0,6
		جملة	777038	6083	783121	1062930	73,7	0,8
	جملة	ذكور	690851	7457	698308	820634	85,1	1,1
		إناث	209890	1465	211355	548988	38,5	0,7
		جملة	900741	8922	909663	1369622	66,4	1,0
بعد الغزو	كويتيون	ذكور	130542	1852	132394	202684	65,3	1,4
		إناث	66305	459	66764	219731	30,4	0,7
		جملة	196847	2311	199158	422379	47,2	1,2
	غير كويتيين	ذكور	793404	5303	798707	846958	94,3	0,7
		إناث	217702	982	218684	361336	60,5	0,4
		جملة	1011106	6285	1017391	1208294	84,2	0,6
	جملة	ذكور	923946	7155	931101	1049606	88,7	0,8
		إناث	284007	1441	285448	581067	49,1	0,5
		جملة	1207953	8596	1216549	1630673	74,6	0,7

أما الوافدون الخارجون عن قوة العمل فتقل بينهم نسب الطلبة مقارنة بالكويتيين ، كذلك لاتساهم فئة المتقاعدين إلا بمقدار ضئيل حيث لا تغطي مظلة التأمينات الاجتماعية السكان الوافدين ، ولهذا فالأغلبية في هذا القطاع تكون لربات البيوت ، ولم يتبدل هذا الترتيب بعد حدوث الغزو وإن كان التوزيع النسبي قد شابه بعض التغيير .

ب ـ الداخلون في قوة العمل :

يضم قطاع قوة العمل Labour Force المشتغلين بالفعل والمتطلعين الباحثين عن العمل ، ويطلق عليهم أيضا السكان ذوو النشاط الاقتصادي Economically Active Populationأو السكان العائلون Independent population ، ومن الجدول رقم (٣) يتبين أن عدد هؤلاء السكان كان قد بلغ ٩ ,٠ مليون عامل يمثل الوافدون أكثر من ٨٦٪ منهم ، ولم يقتصر التغير في قوة العمل بعد الغزو على الزيادة في الحجم ـ حيث بلغ العدد ٢ , ١ مليون عامل ـ وإنما شمل أيضا زيادة مشاركة الكويتيين في هذا القطاع من ٩ ,١٣٪ إلى ٤ ,١٦٪ ، وإذا كانت الزيادة في الحجم نتيجة منطقية للزيادة الطبيعية ، فإن وجود عوامل أخرى وراء هذه الزيادة يمكن إدراكه إذا علمنا أن معدل تغير جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) في خلال فترة الدراسة قد بلغ ١ ,١٩٪ بينما بلغ هذا المعدل لقوة العمل ٧ ,٣٣٪ .

ومن استعراض الشكل رقم (٢) يمكن ملاحظة أن هناك زيادة ملموسة في قوة العمل لجميع الفئات ، إلا أن الزيادة الأكبر كانت لفئة الذكور الآسيويين ، والتي كانت السبب الأساسي وراء النمو السريع لقوة العمل .

ويمكن الاعتماد على معدل النشاط العام[٤] General Activity Rate أو كما يسمى أحيانا معدل المساهمة في قوة العمل General Labour Forer Participation كمقياس حيوي لدراسة تطور قوة العمل في الفترة المشار إليها ، ويبدو من الشكل رقم (٣) أن الزيادة في هذا المعدل قد شملت جميع الفئات ، ولكن الزيادة لدى الإناث عموما ، وغير الكويتيات خصوصا ، كانت أعلى من الزيادة لدى الذكور ، وعلى الرغم من النتيجة السابقة ، فإن معدلات مساهمة الإناث ماتزال بعيدة عما يناظرها عند الذكور ، حتى إن معدل مساهمة الذكور الكويتيين يزيد عن ضعف معدل الإناث الكويتيات قبل الغزو وبعده ، وإن كانت الفجوة أقل من ذلك في مجتمع السكان غير الكويتيين .

ج ـ المتعطلون :

تمثل ظاهرة البطالة مشكلة اقتصادية لها أبعادها الاجتماعية ، والأمنية السلبية ، ورغم تكرار إثارة هذه المشكلة عبر وسائل الإعلام الكويتية بما يوحي بتفاقم هذه المشكلة وزيادة حدتها ، إلا أن البيانات الإحصائية الرسمية تكشف أن معدلات البطالة Unemploment Rate في الكويت تبدو منخفضة جدا بالنسبة لمعظم دول العالم ، فإذا أخذنا المعدل المحسوب لجملة السكان لوجدنا أنه لا يزيد عن ١ ٪ قبل الغزو ، وانخفض بعد الغزو إلى ٠,٧ ٪ وهو معدل يقل عن معظم دول العالم مثل اليابان (١,٢٪) والولايات المتحدة (٦ ,٥٪) وكندا (١ ,٨٪) ومصر (٦ ,٨٪) وفرنسا (٩ ,٨٪) والأرجنتين (٢ ,٩٪) وإيطاليا (٠ ,١١٪) والمغرب (٤ ,١٥٪) واسبانيا (٧ ,١٥٪) في نفس سنة الغزو ١٩٩٠(U.N, 1996, table 3A,pp.387 - 405) وبدراسة هذا المعدل على مستوى النوع والجنسية (شكل رقم ٣) نجد أن المعدل قد تراجع بالنسبة لجميع الفئات بعد الغزو عما كان قبل الغزو ، الأمر الذي يدل على تحسن أداء الاقتصاد الكويتي واستعادة عافيته بسرعة بعد مرور سبع سنوات على التحرير ، كذلك يلاحظ أن أكثر الفئات التي انخفض بها معدل البطالة كانت فئة الذكور الكويتيين حيث تراجع المعدل بعد الغزو إلى نصف ما كان عليه في عام ١٩٩٠ .

ثانيا: تركيب قوة العمل حسب الجنسية

استطاعت الكويت عقب انتهاء الغزو وتحرير أراضيها أن تعيد رسم سياستها السكانية بطريقة واضحة المعالم بعد حركة الخروج الجماعي وخلو الكويت ـ تقريبا من العمالة الوافدة ، ونذكر بصفة خاصة رحيل الكثير من أفراد العمالة الأردنية الفلسطينية مع أسرهم يقدر عددهم بأكثر من ٣٠٠ ألف مهاجر كانوا يشكلون أكبر الجاليات الوافدة في الكويت (أحمد حسن إبراهيم ، ١٩٩٥ ، ص ٤٧) وأصبح السوق مهيئا لاستقدام عمالة من جنسيات دول التحالف ، وشبه مغلق أمام عمالة الدول المساندة للعدوان العراقي ، وهكذا اختلف تركيب قوة العمل حسب الجنسية كأحد النتائج المباشرة للغزو العراقي ، وتتمثل أهم مظاهر هذا التغيير في زيادة مساهمة العمالة الآسيوية في جملة العمالة الوافدة من ٠ ,٥٤٪ إلى ٥ ,٦٥٪ على حساب العمالة العربية التي انخفض نصيبها من ٠ ,٤٥٪ إلى ٢ ,٣٣٪ (جدول رقم ٤) . والواقع أن هذا الاتجاه نحو تعظيم دور العمالة الآسيوية قد بدأت إرهاصاته مبكرا ومنذ السبعينيات ، ولذلك كان معدل نمو السكان الآسيويين أعلى دائما من جميع الجنسيات الأخرى (حمدي عزت ,١٩٩٨ ، ص٢٠٦) ، وهناك بضعة من الأسباب التي كانت وراء هذا الاتجاه ، أهمها :

شكل رقم (٢) تطور قوة العمل حسب الجنسية

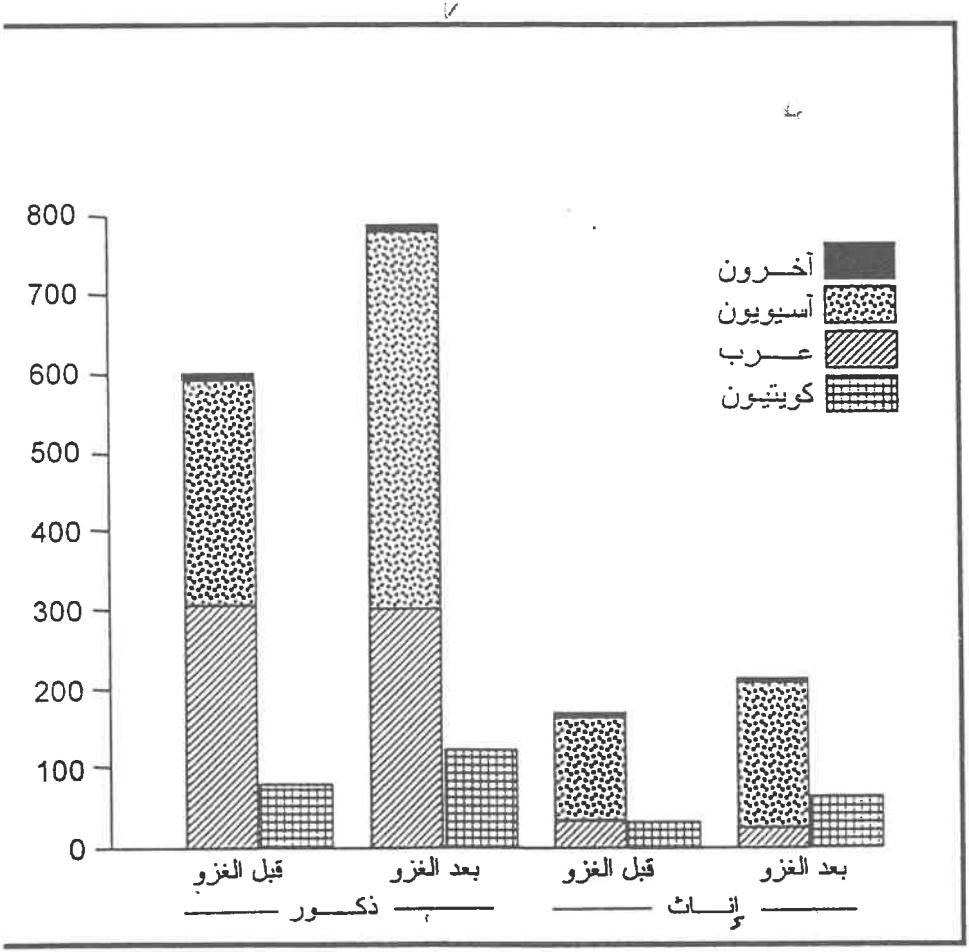

شكل رقم (٣) معدلات المساهمة والبطالة

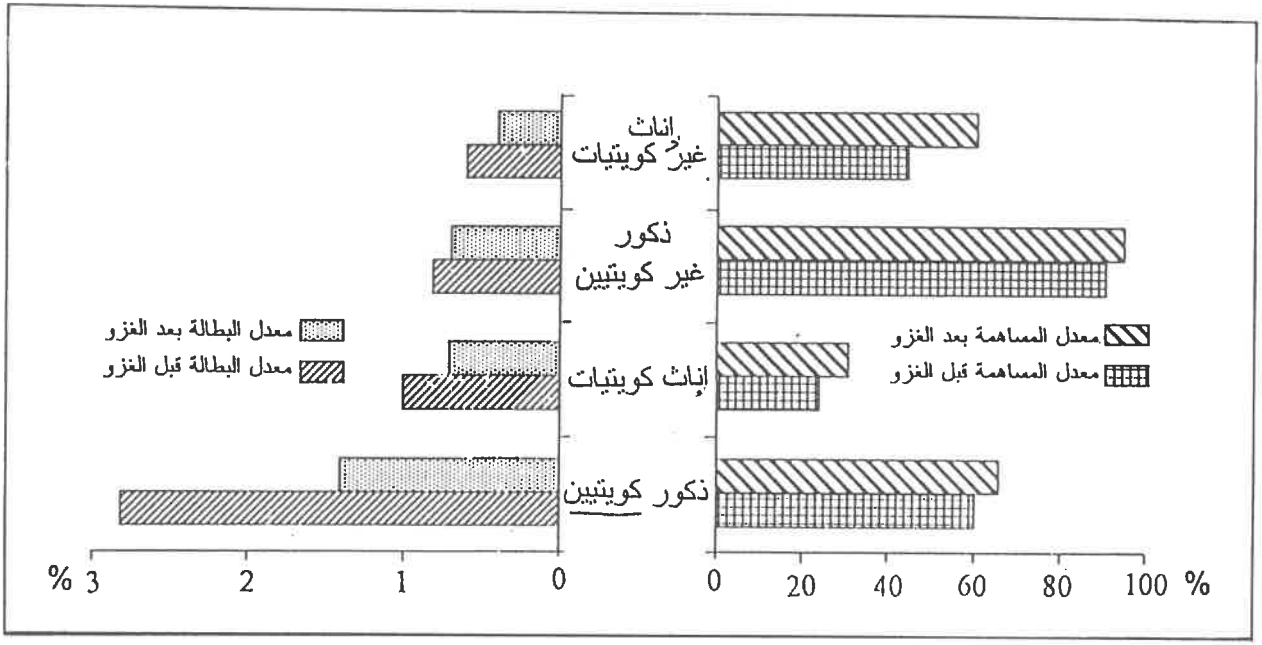

١ ـ تتميز العمالة الآسيوية بانخفاض أجورها بشكل واضح وقبولها العمل في ظل ظروف وبموجب شروط أدنى وأقل من تلك التي يطالب ويقبل بها العمال العرب ، بالإضافة إلى أنها عمالة أكثر طاعة مما يؤدي إلى تفضيلهم على العمالة العربية الوافدة خاصة في مجال الأعمال المنزلية والخدمات الشخصية مما يرفع من نسبة العمال الآسيويين بشكل واضح داخل تلك الأعمال (Shah & Al -Qudsi, 1989, p32) .

٢ ـ توافر الأيدي العاملة الماهرة من الجنسيات الآسيوية في المجالات الفنية والتكنولوجية الحديثة مقابل العجز الواضح لهذه التخصصات في البلاد العربية ،

٣ ـ الظروف الاقتصادية في البلاد الآسيوية أسوأ منها في البلاد العربية ، بمعنى أن دافع الهجرة يكون أقوى بالنسبة للآسيويين .

٤ ـ تتم عملية هجرة العمالة الآسيوية بطريقة ميسرة ومن خلال قنوات منظمة بحيث يمكن استقدام أعداد كبيرة منها بطريقة أسهل وأسرع في جميع المهن ، وتلعب وكالات ومكاتب تشغيل العمالة ـ التي تعمل تحت إشراف حكومي في معظم الأحوال ـ دورا كبيرا في تلبية احتياجات السوق الخليجية وفق متطلبات واحتياجات تلك السوق وبأقصى سرعة ممكنة ، وهو أمر تفتقر إليه العمالة العربية ، ومع أن بعض المكاتب الخاصة لتشغيل العمالة في بعض الدول العربية قد بدأت تمارس عملها لتوريد العمالة إلى أسواق العمل بالخارج إلا أن أعدادها قليلة ودورها محدود وتجربتها مازالت في بدايتها (أحمد حسن إبراهيم ، ١٩٩٥ ـ ص ص ٥٨ ـ ٥٩) .

٥ ـ فترة بقاء العمالة الآسيوية في المهجر أقل من مثيلتها لدى العمالة العربية الأمر الذي يتوافق أكثر مع المتطلبات الأمنية والاقتصادية الكويتية ، فالإحصاءات المتاحة تبين أن أكثر من ثلث العمالة الكورية على سبيل المثال يمضون سنة واحدة بالكويت ثم يتم استبدالهم بغيرهم (محمد جلال الدين ، ١٩٨٥ ، ص٨٦) ، وتشير دراسة أخرى إلى أن غالبية السكان الوافدين المقيمين بالكويت لفترات طويلة هم من العرب ، حيث بلغ متوسط فترة إقامة العرب ٩,٢ سنة مقابل ٣,٧ سنة للعمالة الآسيوية (كريشان كوهلي ومساعد العميم ، ١٩٨٨ ، ص٩٣) .

٦ ـ تتصف العمالة الآسيوية بأنها في معظمها هجرة فردية غير عائلية ولذلك ترتفع نسبة الداخلين في قوة العمل من مجموع السكان للجنسيات الآسيوية عن بقية الجنسيات الوافدة ،

وهو أمر تفضله الحكومة الكويتية بداعي تخفيف العبء على الخدمات والمرافق التي تقدمها الدولة ، فعلى سبيل المثال كانت هذه النسبة قبل الغزو ٢ , ٨٣٪ مقابل ٤ , ٣٥٪ للعرب ، ٥ , ٤٦٪ للجنسيات الآخرى ، أما بعد الغزو فقد بلغت تلك النسب ٧ , ٨٦٪ ، ١ , ٥٠٪ ، ٦ , ٥٦٪ على الترتيب .

٧ ـ ساهم فوز شركات المقاولات الآسيوية ذات المقدرة التنافسية العالية بعقود تنفيذ كثير من المشاريع الكبرى بنظام تسليم المفتاح في إحضار العمالة الخاصة بتلك الشركات مستفيدة من هذا النظام .

٨ ـ العمل على تنويع مصادر الهجرة من العمالة الوافدة وتحقيق التوازن الحجمي بين الجنسيات لاعتبارات أمنية وتخفيف الضغط السياسي المترتب على الوجود المكثف لجنسية بعينها (مثال الفلسطينين قبل الغزو) كان هدفا سعت الكويت لتحقيقه بعد الغزو وأدى إلى زيادة نسبة العمالة الآسيوية من مصادر غير تقليدية في شرق وجنوب شرق آسيا .

٩ ـ كان للأحداث السياسية التي شهدتها بعض الدول الآسيوية أثرها في دفع أعداد كبيرة من عمالة هذه الدول للهجرة التي فتحت لها بعض الدول الخليجية أبوابها تعاطفا معها ، فعلى سبيل المثال تفاعلت معظم هذه الدول مع المهاجرين الأفغان خلال وعقب أزمة التدخل السوفييتي في أفغانستان بتعاطف كبير أكثر مما تفاعلت به مع الجنسيات الأخرى الأمر الذي وصل إلى حد التغاضي عن حالات الدخول غير المشروع لكثير من هؤلاء المهاجرين الأفغان وسهلت لهم الحصول على فرص عمل في بعض القطاعات الحكومية (عمر الخطيب ، ١٩٨٥ ، ص١٧٧) .

ومن خلال الجدول رقم (٤) وكذلك الشكل رقم (٢) نجد أن تراجع مساهمة الجنسيات العربية في قوة العمل الوافدة أمام تقدم الجنسيات الأخرى لم يقتصر على الثقل النسبي وإنما تعداه إلى الأعداد المطلقة التي انخفضت في تواريخ المقارنة بحوالي ١٥ ألف عامل من النوعين ، في حين سجل الآسيويون زيادة تتعدى ٢٤٠ ألف عامل والجنسيات الأخرى أكثر من خمسة آلاف عامل ، لذلك كانت نسب تغير العاملين العرب بالقيم السالبة على عكس الجنسيات الأخرى ، ولاشك أن استبعاد العمالة الأردنية والفلسطينية بالذات كان من أهم الأسباب وراء تقلص حجم العمالة العربية .

ورغم أن أعلى القيم الموجبة لنسب التغير فيما بين عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٨ كانت من نصيب

جدول رقم (٤)

توزيع قوة العمل الوافدة حسب الجنسيات الرئيسية[٥]

البيان	النوع	عرب		آسيويون		آخرون		الجملة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
قبل الغزو	ذكور	313276	40,0	290891	37,1	5363	0,7	609530	77,8
	إناث	38922	5,0	132237	16,9	2432	0,3	173591	22,2
	جملة	352198	45,0	423128	54,0	7795	1,0	783121	100,0
بعد الغزو	ذكور	307982	30,3	480838	47,3	9887	1,0	798707	78,5
	إناث	29571	2,9	185620	18,2	3493	0,3	218684	21,5
	جملة	337553	33,2	666458	65,5	13380	1,3	1017391	100,0
نسبة التغير	ذكور	1,7		65,3		84,4		31,0	
	إناث	24,0		40,4		43,6		26,0	
	جملة	4,2		57,5		71,7		29,9	

العمالة من الجنسيات الأخرى (أوروبية وأمريكية وأفريقية واسترالية) ، إلا أن ضالة حجمها العددي أفقدها أهميتها في مساهمتها في قوة العمل الوافدة (٣ , ١٪ فقط) أما بالنسبة للعمالة الآسيوية فقد حققت نموا هائلا بين الفترتين بلغ مقداره ٥ , ٥٧٪ فأصبحت تشكل ثلثي قوة العمل الوافدة تقريبا .

ثالثا: التركيب حسب قطاع العمل

تضم قطاعات العمل أربعة قطاعات رئيسية : الحكومة ، الخاص ، العائلي[٦] ، والعمال المتجولون[٧] ، ويختلف توزيع المشتغلين على قطاعات العمل بين الكويتيين والوافدين اختلافا كبيرا ، إذ يجتذب القطاع الحكومي الأغلبية الساحقة من العمالة الكويتية ، بينما يعمل أكثر من نصف الوافدين في القطاع الخاص ، ويتوزع النصف الآخر على قطاعي الحكومة والعائلي ، أما العمال المتجولون ، فهم أقلية ضئيلة للغاية بحيث يمكن إهمالهم تماما .

ويبدو من الشكل رقم (٤) أن العمالة الكويتية محصورة في مجالين اثنين : القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، وأن هناك نموا كبيرا في حجم هذه العمالة بعد الغزو ، إلا أن التوزيع النسبي لهذه العمالة يكاد يكون ثابتا ، وبلغة الأرقام (جدول ٥) نجد أن نسبة العاملين في القطاع الحكومي تغيرت من ٤ , ٩٣٪ قبل الغزو إلى ٠ , ٩٤٪ بعد الغزو ، وفي القطاع الخاص نقصت النسبة من ٣ ,٦٪ إلى ٩ ,٥٪ بالترتيب ، ولكن دون أن يعني هذا تراجعا في العدد المطلق ، إذ تزايدت أعداد الملتحقين بهذا القطاع من ٧٨٤٠ إلى ١١٦٩٢ فردا من النوعين .

ومن الطبيعي أن يجتذب القطاع الحكومي أعدادا ضخمة من الكويتيين بسبب المزايا العديدة التي يوفرها لهم باعتبار أن الوظيفة الحكومية وسيلة من وسائل توزيع الدخل القومي على المواطنين (أمل الصباح ومصطفى الشلقاني ، ١٩٨٦ ، ص٣٤٨) ، من ناحية أخرى فإن تكدس القوى العاملة الوطنية داخل القطاع الحكومي ، الذي تسوده الأعمال التنفيذية والإدارية والكتابية من شأنه أن يعزل أفراد هذه القوة العاملة عن ممارسة المهن الحديثة والصناعية ، وبالتالي تضاؤل دورهم في نشاطات الإنتاج السلعي باضطراد ، ولايخفي تأثير ذلك على طموحات الكويت في تنويع هياكلها الإنتاجية وتطوير مقومات الصناعة لديها لمواجهة تحديات ومشاكل المستقبل (محمود عبد الفضيل ، ١٩٧٩ ، ص٢٢٨) .

ويختلف الوضع بالنسبة لمجتمع العمال الوافدين ، رغم اتفاقه مع الكويتيين في الزيادة

جدول رقم (٥)

توزيع المشتغلين حسب قطاع العمل[٨]

الجنسية		النوع	حكومي		خاص		متجول		عائلي		الجملة	
			العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
قبل الغزو	كويتيون	ذكور	79140	64,0	6842	5,5	334	0,3	3	-	86319	69,8
		إناث	36373	29,4	998	0,8	6	-	7	-	37384	30,2
		جملة	115513	93,4	7840	6,3	340	0,3	10	-	123703	100,0
	غير كويتيين	ذكور	128357	16,5	409303	52,7	7095	0,9	59777	7,7	604532	77,8
		إناث	28999	3,7	25998	3,4	23	-	117486	15,1	172506	22,2
		جملة	157356	20,3	435301	56,0	7118	0,9	177263	22,8	777038	100,0
	الجملة	ذكور	207497	23,0	416145	46,2	7429	0,8	59780	6,6	690851	76,7
		إناث	65372	7,3	26996	3,0	29	-	117493	13,0	209890	23,3
		جملة	272869	30,3	443141	49,2	7458	0,8	177273	19,7	900741	100,0
بعد الغزو	كويتيون	ذكور	121711	61,8	8679	4,4	146	0,1	6	-	130542	66,3
		إناث	63272	32,1	3013	1,5	-	-	20	-	66305	33,7
		جملة	184983	94,0	11692	5,9	146	0,1	26	-	19647	100,0
	غير كويتيين	ذكور	78551	7,8	608839	60,2	399	-	105615	10,5	793404	78,5
		إناث	19343	1,9	43173	4,3	1	-	155185	15,4	217702	21,5
		جملة	97894	9,7	652012	64,5	400	-	260800	25,8	1011106	100,0
	الجملة	ذكور	200262	16,6	617518	51,1	545	-	105621	8,7	923946	76,5
		إناث	82615	6,8	46186	3,8	1	-	155205	12,8	284007	23,5
		جملة	282877	23,4	663704	54,9	546	-	260826	21,6	1207953	100,0

شكل رقم (٤) توزيع المشتغلين حسب قطاع العمل

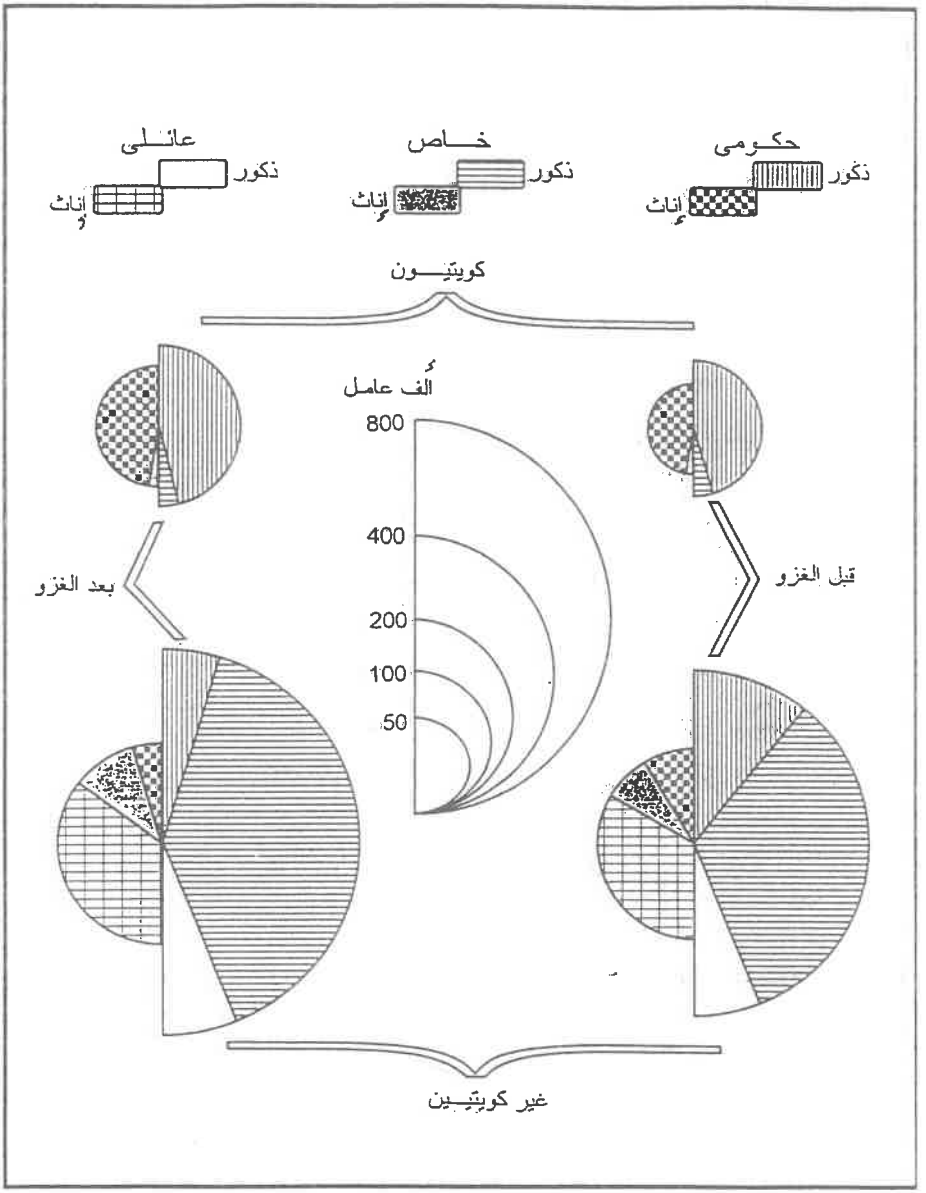

الحجمية للمشتغلين من الجنسين بعد الغزو ، فالقطاع الحكومي سجل تناقصا مطلقا في أعداد العاملين به من ١٥٧٣٥٦ عاملا قبل الغزو إلى ٩٧٨٩٤ عاملا بعد الغزو ، وشمل هذا التناقص كلا النوعين على السواء ، ولم تكن هذه الظاهرة سوى انعكاس لجهود الحكومة ـ مدعومة بالقوانين والإجراءات ـ الرامية إلى تعديل التركيبة السكانية ، وإفساح المجال للعمالة الكويتية لتحل محل العمالة الوافدة خاصة في القطاع الحكومي الواقع تحت سيطرتها ، فضلا عن أن هذا القطاع يعاني أصلا ـ ومازال ـ من تضخم في حجم عمالته ، حيث يعمل أكثر من مائة شخص في الحكومة لكل ألف من المواطنين ، وهي نسبة مرتفعة إذا قورنت بالوضع في دول العالم الثالث ، ولذلك يتوقع أن يستمر الانخفاض الحاد في نسبة العمالة الوافدة في هذا القطاع في المستقبل (محمد جلال الدين ، ١٩٨٥ ، ص٩٣) .

ومنطقيا فقد قابل هذا التراجع في القطاع الحكومي زيادة كبيرة في القطاعين الآخرين ، حيث بلغت نسبة زيادة العمال الوافدين في كل من القطاعين الخاص والعائلي بعد الغزو حوالي ٥٠٪ من أعدادهم قبل الغزو ، من ناحية أخرى يلاحظ وجود اختلاف بين الذكور والإناث في المساهمة النسبية في قطاعات العمل ، فرغم أن نسبة العاملين في القطاع الحكومي تكاد تتساوى بينهما بعد الغزو (٩ ,٩٪ للذكور ، ٨ ,٩٪ للاناث) إلا أن نسبة العاملين في القطاع الخاص من الذكور تبلغ حوالي أربعة أضعاف نسبة الإناث (٧ ,٧٦٪ ، ٨ ,١٩ على الترتيب) ، وبالأعداد المطلقة نجد أن عدد الذكور في هذا القطاع كان أكثر بمقدار ١٦ ضعفا قبل الغزو ، وبأكثر من ١٤ ضعفا بعد الغزو .

ويحدث العكس في القطاع العائلي ، إذ تزيد أعداد الإناث عن أعداد الذكور بمقدار الضعف تقريبا قبل الغزو ، ثم بمقدار مرة ونصف بعد الغزو ، وهو أمر منطقي يتفق مع ملاءمة مهن القطاع العائلي لطبيعة المرأة ، ولكن بسبب كبر حجم قوة العمل من الذكور مقارنة بالإناث ، تنخفض نسبة العاملين في هذا القطاع بين الذكور إلى ٣ ,١٣٪ بينما هي تشكل ٣ ,٧١٪ من إجمالي الإناث العاملات .

وإذا كان التزايد في القطاع الخاص أمرا تحدده آليات السوق من عرض وطلب ، فإن ارتفاع معدل استقدام خدم المنازل قد بلغ حدا يشكل فيه عبئا على قضية التوازن السكاني حيث بلغ ٣٥ خادما لكل مائة أسرة عام ١٩٨٨ مقارنة بنحو ٢٩ خادما لكل مائة أسرة عام ١٩٨٤ (حسين الفقير ، ١٩٩٢ ، ص٥٢) .

رابعا: التركيب المهني

لما كان هدف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع هو مضاعفة الدخل القومي باتخاذ الإجراءات الفعالة التي تمكن من حسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، فإن تحقيق هذا الهدف يستدعى بالضرورة معرفة خصائص قوة العمل - ولاسيما التركيب المهني - حتى يمكن وضع الخطط والمشاريع الاقتصادية المناسبة لهذه المهن (دولت صادق ومحمد الشرنوبي ، ١٩٦٩ ، ص ص ٩٠ - ٩١) .

هذا على المستوى العام ، أما على المستوى الفردي فإن مهنة العامل تعتبر أكثر أهمية لدي الفرد من النشاط الاقتصادي للمنشأة التي يعمل بها ، فالمهنة جزء من شخصيته وتكوينه (Clarke , 1989, p.94) .

ولاشك أن العلاقة بين المهن والأنشطة الاقتصادية علاقة قوية للغاية ، وأن كلا منهما يؤثر في الآخر فانخفاض أعداد المهنيين في تخصص ما سيعوق بالتأكيد التوسع في هذا التخصص ، وفي نفس الوقت فالتوسع في نشاط اقتصادي معين سيجعل أعدادا متزايدة من العمالة تتجه إلى احتراف المهن المتعلقة بهذا النشاط .

ورغم أن أغلب العاملين يمتهنون حرفا محددة وواضحة ، إلا أن هناك عددا غير قليل من ذوى الحرف غير المحدودة أو المعروفة أو ممن يشتغلون بأكثر من مهنة ، ولذلك تصل قائمة المهن التفصيلية إلى بضعة مئات منها ، وإذا كانت قائمة المهن الرئيسية في البيانات السكانية في الكويت تضم سبعة أنماط من المهن طبقا للتصنيف الدولي ISIC[٩] ، فقد قام الباحث بوضع تصنيف أكثر اختصارا مبنى على أربعة فئات عريضة هى : المهن العلمية للدلالة على أصحاب طائفة من المهن تعتمد بشكل أساسي على قدراتهم الذهنية ومؤهلاتهم العلمية ، وتضم الأخصائيين المحترفين والفنيين والمديرين والإداريين والعاملين في مجال البيع والأعمال الكتابية ومن إليهم ، والمهن الإنتاجية للإشارة إلى مجموعة من المهن تتخصص بصورة رئيسية في الأعمال الإنتاجية مثل العمال ومشغلي الماكينات ووسائل النقل ومن إليهم ، ثم المهن الريفية لمن يعملون في المزارع وتربية الحيوانات والطيور وصيد البر والبحر ، وأخيرا المهن الخدمية من العاملين بالمطاعم والفنادق والمنازل وأماكن تقديم كافة أنواع الخدمات الشخصية والاجتماعية وما إلي ذلك .

ويبين الجدول رقم (٦) توزيع العاملين على هذه الفئات الأربعة ، وقد تم تمثيل هذه البيانات في الشكل رقم (٥) .

جدول رقم (٦)

التركيب المهني للداخلين في قوة العمل حسب الجنسيات الرئيسة[١٠]

الجنسية	النوع	قبل الغزو					بعد الغزو				
		مهن علمية	مهن إنتاجية	مهن ريفية	مهن خدمية	الجملة	مهن علمية	مهن إنتاجية	مهن ريفية	مهن خدمية	الجملة
كويتيون	ذكور	60196	9082	74	15417	84769	96719	11862	112	20427	129120
	إناث	34727	457	3	1790	36977	61820	678	5	3070	65573
	جملة	94923	9539	77	17207	121746	158539	12540	117	23497	194693
عرب آخرون	ذكور	143545	108988	7091	44593	304217	123597	147112	4552	25719	300980
	إناث	30472	402	1	6157	37032	25052	558	2	3036	28648
	جملة	174017	109390	7092	50750	341249	148649	147670	4554	28755	329628
آسيويون	ذكور	57560	141421	11991	78295	289267	75655	283254	10637	107768	477314
	إناث	11068	1148	13	119383	131612	17070	3944	4	163953	184971
	جملة	68628	142569	12004	197678	420879	92725	287198	10641	271721	662285
آخرون	ذكور	4027	977	15	143	5162	7728	1724	16	207	9675
	إناث	1367	23	1	979	2370	2469	51	1	901	3422
	جملة	5394	1000	16	1122	7532	10197	1775	17	1108	13097
جملة الوافدين	ذكور	205132	251386	19097	123031	598646	206980	432090	15205	133694	787969
	إناث	42907	1573	15	126519	171014	44591	4553	7	167890	217041
	جملة	248039	252959	19112	249550	769660	251571	436643	15212	301584	1005010
الجملة العمومية	ذكور	265328	260468	19171	138448	683415	303699	443952	15317	154121	917089
	إناث	77634	2030	18	128309	207991	106411	5231	12	170960	282614
	جملة	342962	2622498	19189	266757	891406	410110	449183	15329	325081	1199703

* تم حذف فئة «غير مبين» من هذا الجدول ونسبتهم إلى جملة قوة العمل بلغت ٠,٢٪ قبل الغزو ، ١,٤٪ بعده

شكل رقم (٥) توزيع المشتغلين حسب المهنة

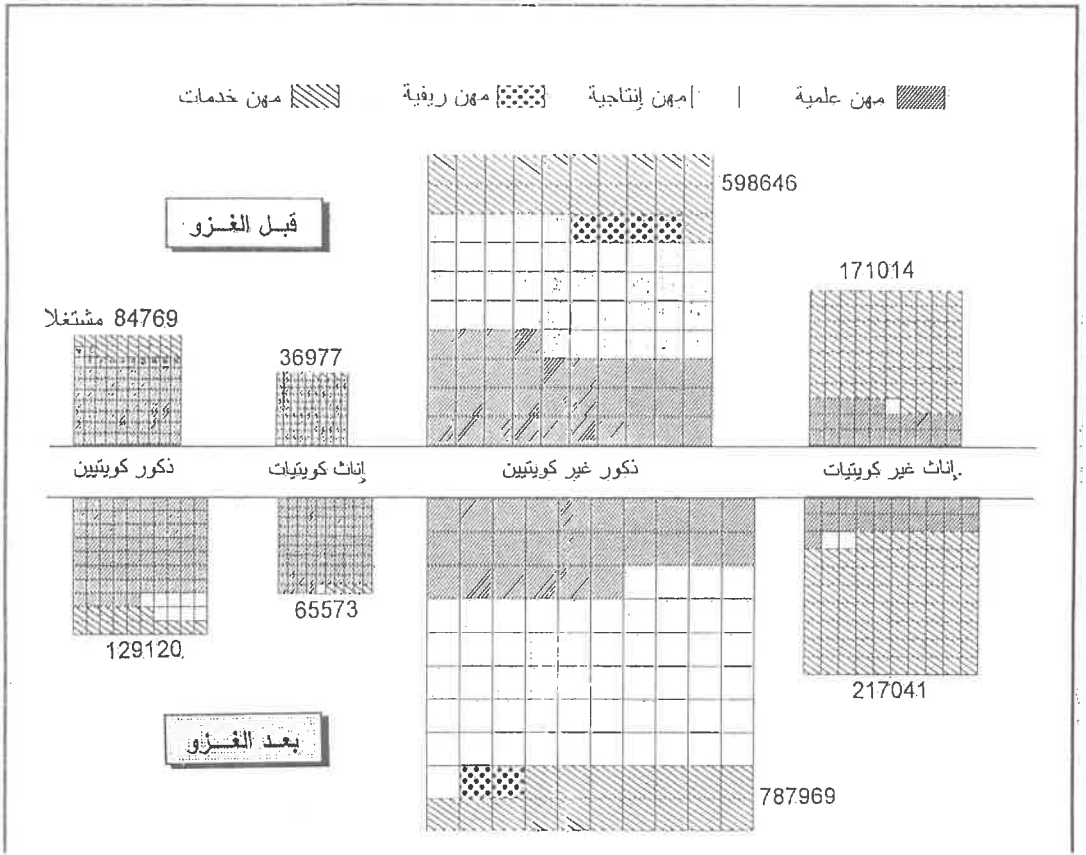

ومن مراجعة الجدول والشكل يمكن استخلاص النتائج التالية :

١ ـ تصدرت المهن العلمية مجموعات المهن قبل الغزو من حيث عدد العاملين بها والذي بلغ ٣٤٢٩٦٢ عاملا بنسبة ٥ , ٣٨٪ من جملة المشتغلين ، وهي المهن المفضلة لدى الكويتيين ، فحوالي ٧١٪ من الذكور ، ٩٤٪ من الإناث يعملون بهذه المهن ، ولكن بسبب انخفاض معدل المساهمة الاقتصادي للكويتيين فإنهم لا يمثلون سوى ٢٨٪ من جملة أصحاب المهن العلمية ، وغالبا ما ترتبط هذه المهن بالقطاع الحكومي ، وهذا ما يفسر إقبال الكويتيين على الارتباط بهذه المهن للتمتع بالمميزات التي يوفرها هذا القطاع ، مع الوضع في الاعتبار القيود التي تحد من توظيف الوافدين به .

٢ ـ فقدت المهن العلمية ترتيبها في الصدارة بعد الغزو لصالح المهن الإنتاجية ، حيث انخفضت نسبة العاملين بها إلى ٢ , ٣٤٪ من الجملة على الرغم من زيادة الأعداد المطلقة العاملة بهذه المهن إلى ٤١٠١١٠ من العمال ، وإذا حسبنا مقدار الزيادة لوجدنا أنها ٦٧١ ٤٨ عاملا ، كان للكويتيين النصيب الأعظم فيها (٩٥٪) ، وهذا يعني أن هذه المهن مازالت تستقطب أعدادا متزايدة من الكويتيين حتى إن ٧٥٪ من الذكور ، ٩٤٪ من الإناث يعملون بهذه المهن ، وفي المقابل لم تتجاوز أعداد الوافدين ـ ذكورا أو إناثا ، قبل الغزو أو بعده ـ ثلث جملتهم ، وبعبارة أخرى فإن تراجع ترتيب المهن العلمية جاء نتيجة انخفاض مساهمة الوافدين في هذه المهن من ٧٢٪ قبل الغزو إلى ٦١٪ بعد الغزو ، على الرغم من زيادة نصيب الكويتيين ، ولاشك أن استمرار ارتفاع المستوى التعليمي للكويتيين قد ساعد على زيادة التحاقهم بهذه المجموعة من المهن العلمية التي ترتبط إلى حد كبير بالمستوى التعليمي المتقدم .

٣ ـ حظيت المهن العلمية بإقبال ملحوظ من الإناث بعد الغزو ، فبعد أن كانت نسبتهم ٦ , ٢٢٪ قبل الغزو ارتفعت تلك النسبة إلى ٠ , ٢٦٪ بعده ، وأغلب هذه الزيادة كانت من نصيب الإناث الكويتيات .

٤ ـ يساهم الوافدون العرب بأكبر نصيب في المهن العلمية رغم انخفاض مساهمتهم من ٧ , ٥٠٪ قبل الغزو إلى ٣ , ٣٦٪ بعده ، وهو تراجع كبير حتى على مستوى الأعداد المطلقة التي سجلت تطورا سالبا لهذه المجموعة سواء للذكور أو للإناث ، في حين شهدت جميع الجنسيات الأخرى تطورا موجبا ولكلا النوعين .

٥ ـ لاشك أن المهن الإنتاجية هي مهن حضرية بالدرجة الأولى ، لذلك لم يكن غريبا أن تحتل

مكانة عالية بين مجموعات المهن ، وإذا كانت هذه المهن قد جاءت في المرتبة الثانية قبل الغزو بعد المهن العلمية ، فإن تصدرها لمجموعات المهن بعد الغزو إنما يعد تصحيحا للأوضاع ، وقد شهدت هذه المهن زيادة مطلقة في أعداد المنتسبين لها من النوعين ، وللكويتيين والوافدين على السواء ، لذلك ارتفعت نسبة العاملين بها من ٢٩٪ قبل الغزو إلى ٣٧٪ بعد الغزو .

٦ ـ رغم التنامي الواضح لمجموع العاملين بالمهن الإنتاجية بعد الغزو ، إلا أن جاذبية المهن العلمية للكويتيين ، أرجع الفضل في جل الزيادة (٤ , ٩٨٪) إلى العمالة الوافدة ، وتكاد تقتصر هذه المهن على الذكور فقط ، فنسبة الإناث العاملات بها لم تتجاوز الواحد الصحيح سواء من الكويتيات أو الوافدات ، قبل الغزو أو بعده ، وهكذا نصل إلى أن الذكور الوافدين يشكلون أكثر من ٩٥٪ من العاملين بهذه المهن قبل الغزو أو بعده .

٧ ـ يسيطر الآسيويون على النصيب الأكبر من جملة العمالة بالمهن الإنتاجية ، فنسبتهم كانت ٥٤٪ قبل الغزو ثم ازدادت إلى ٦٤٪ بعده ، وكان الوافدون العرب ينافسونهم قبل الغزو عندما كانت نسبتهم ٤٢٪ ولكن الزيادة الكبيرة للآسيويين بعد الغزو قلصت نسبة مساهمة العرب إلى ٣٣٪ فقط رغم زيادتهم العددية .

٨ ـ تقل أعداد أصحاب المهن الريفية في الدولة بشكل كبير ، وهو أمر طبيعي تفرضه حضرية الدولة وهامشية النشاط الريفي بها ، وإذا كانت نسبة العمالة في هذه المهن لم تتجاوز ٢ , ٢٪ من جملة العمالة قبل الغزو ، فقد انخفضت هذه النسبة إلى ٣ , ١٪ بعد الغزو ، مما يعني تراجع الأنشطة الريفية خاصة إذا علمنا أن هناك نقصا في الأعداد المطلقة العاملة بهذه المهن من ١٩١٨٩ فردا في يناير ١٩٩٠ إلى ١٥٣٢٩ فردا في يناير ١٩٩٨ ، ولاشك أن الدمار الذي لحق بمنطقة العبدلي الزراعية من جراء الغزو العراقي ، واستحالة عودتها إلى معدلات إنتاجيتها السابقة بسبب قربها من الحدود العراقية ، قد ساهم إلى حد بعيد في تراجع الأنشطة الريفية في الكويت ، خاصة وأن العبدلي كانت أكبر المناطق الزراعية في الكويت قبل الغزو ، حيث مثلت مساحتها ٥٦٪ من مجموع الأراضي الزراعية في الدولة (غانم أمان وفتحي فياض ، ٩٨ ـ ١٩٩٩ ، ص ٢٩) وقد قدر البنك الصناعي الأضرار المادية التي لحقت بمنطقة العبدلي بسبب الغزو بما يتراوح بين ٨٠ , ١٠٠٪ (بنك الكويت الصناعي ، ١٩٩٠ ـ ٩١ ، ص ص ٣٦ ـ ٣٨) .

٩ ـ تصل نسب العاملات بالمهن الريفية إلى حدودها الدنيا بين الإناث الكويتيات وغير الكويتيات ، وهي نتيجة منطقية متوقعة لعدم تناسب هذه المهن مع طبيعة المرأة وإمكاناتها ، لا فرق في ذلك بين فترة ما قبل الغزو أو ما بعده .

١٠ ـ عدد الذكور الكويتيين العاملين بالمهن الريفية ضئيل للغاية ، وبالتالي شكل الذكور غير الكويتيين ٥ , ٩٩٪ من جملة العاملين بهذه المهن قبل الغزو ، وانخفضت النسبة إلى ٢ , ٩٩٪ بعد الغزو ، وتتوزع أعداد الوافدين بين العرب والآسيويين بنسبة الثلث إلى الثلثين تقريبا ، لافرق قبل الغزو أو بعده .

١١ ـ سنرى لاحقا أن «الخدمات» هي النشاط الاقتصادي الغالب في الكويت ، ولذلك كان منطقيا أن يشغل أصحاب حرف الخدمات نصيبا كبيرا من جملة المشتغلين قبل الغزو (٣٠٪) محتلين المرتبة الثانية بعد أصحاب الحرف العلمية ، ورغم أن عدد المشتغلين بهذه المهن قد ازداد من ٢٦٧ ألفا قبل الغزو إلى ٣٢٥ ألفا بعد الغزو ، إلا أن نسبتهم تراجعت قليلا إلى ٢٧٪ بسبب النمو الكبير لأصحاب المهن الإنتاجية .

١٢ ـ يشكل الوافدون الأغلبية الساحقة من جملة العاملين بالمهن الخدمية ، إذ بلغت نسبتهم قبل الغزو ٦ , ٩٣٪ وبعد الغزو ٨ , ٩٢٪ ويتوزع هؤلاء بصورة متقاربة بين الذكور والإناث خاصة قبل الغزو ، فنسبة الذكور قبل الغزو كانت ٣ , ٤٩٪ انخفضت إلى ٣ , ٤٤٪ بعد الغزو ، ويعود تفوق أعداد الإناث عن الذكور في هذه المهن إلى كثرة العاملات بمهن الخادمات في المنازل ومربيات الأطفال ، حتى إن عدد العاملات في القطاع العائلي من الإناث قبل الغزو بلغ ضعف عدد الذكور في نفس القطاع ، وتقلصت النسبة بين النوعين إلى ٥ , ١ : ١ بعد الغزو (راجع جدول ٥) ، وتمثل الجنسيات الآسيوية السواد الأعظم من جملة أصحاب هذه المهن خاصة بعد الغزو (٨٤٪) .

١٣ ـ تتراجع أعداد ونسب الكويتيين الملتحقين بهذه المهن إلى حد بعيد ، فأقل من خمس الذكور الكويتيين يمتهنون المهن الخدمية ، وتنخفض النسبة إلى أقل من ٥٪ للإناث الكويتيات سواء قبل الغزو أو بعده .

١٤ ـ بصفة عامة يتركز الكويتيون بشدة في المهن العلمية ـ ذكورا وإناثا ، قبل الغزو وبعده ـ كما يعمل القليل من الكويتيين الذكور في المهن الخدمية والإنتاجية ـ بينما تتضاءل إسهامات العمالة الوطنية في بقية المهن ، أما بالنسبة للوافدين فقد توزعت قواهم العاملة قبل الغزو

على المهن العلمية والإنتاجية والخدمية بصورة متساوية تقريبا ، ثم تغيرت الصورة بعد الغزو فانفردت المهن الإنتاجية بالنصيب الأكبر وتلتها المهن الخدمية ثم العلمية .

خامسا : التركيب حسب النشاط الاقتصادي

يعد النشاط الاقتصادي نتاجا لظروف البيئة من ناحية ، وعاملا رئيسا في النمو العمراني وتطوره من ناحية أخرى (فتحي أبو عيانة ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٠) ، ودراسة هذا الموضوع تصبح أمرا أساسيا لا غنى عنه في التخطيط الاقتصادي المستقبلي ، ووضع برامج التعليم والتدريب للسكان (Spiegelman, 1980,p.340) ومن بين المبررات القوية لاهتمام الجغرافيين - على نحو خاص - بهذه الدراسة ، استخدامها في تصنيف المدن حسب الوظائف التي تمارسها .

وتضم بيانات النشاط الاقتصادي للسكان في الكويت تسع فئات ، تتمشى إلى حد بعيد مع التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية ISIC[٩] وتقليلا للأخطاء المحتملة في توزيع العاملين على هذه الأنشطة التفصيلية ، وبسبب صغر حجم المجتمع في الكويت ، فقد ارتأيت تجميع هذه الأنشطة في ثلاث فئات عريضة هي **الأنشطة الأولى** التي تشمل قطاع الزراعة والصيد ، **والأنشطة الثانية** وتضم قطاعات المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية والتشييد والبناء ، **والأنشطة الثالثة** وتشمل قطاعات الكهرباء والغاز والمياه والتجارة والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والمواصلات والتمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال وخدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية[١١] .

ويفضل الباحث أيضا إطلاق تسمية **الأنشطة الريفية والصناعية والخدمية** على الأنشطة الثلاثة على التوالي ، فهي مسميات أكثر واقعية وأفضل تعبيرا عن المعنى من المسميات السابقة التي انتشرت في الأدب الجغرافي الكلاسيكي ، فالأنشطة الأولى ريفية بلا جدال ، والأنشطة الثانية تشكل «الصناعات التحويلية» جزءا أساسيا منها ، فضلا عن أن نشاط المناجم والمحاجر قد تطور عن ذي قبل مما دعا الكثيرين إلى تسميته «بالصناعات الاستخراجية» فهي إذن نشاط صناعي ، كذلك فإن نشاط التشييد والبناء يقترب في طبيعته من النشاط الصناعي أو على الأقل فهو أقرب إلى الصناعة من أي نشاط آخر حتى بات من الممكن أن نسميه «الصناعة البنائية» التي يعتبرها البعض نوعا من أنواع الصناعات البسيطة - غير المركبة - أو صناعات المدن[١٢] أما الأنشطة الثالثة فبحكم الأغلبية الكبيرة للعاملين في نشاط الخدمات من هذا القطاع ، وعلى اعتبار أن التجارة

والتمويل والنقل والكهرباء والغاز والمياه نشاطات مكملة «وخادمة» للأنشطة الإنتاجية الأساسية من زراعة وتعدين وصناعة فلا تصبح التسمية المقترحة بعيدة عن المعنى المقصود .

والجدول رقم (٧) يبين توزيع المشتغلين حسب أنشطتهم الاقتصادية ، كما أن الشكل رقم (٦) يمثل هذا التوزيع بشكل أكثر وضوحا ، ومن تحليل الجدول والشكل يمكن استخلاص الملاحظات التالية :

١ ـ ضآلة حجم المشتغلين بالأنشطة الريفية إلى جملة المشتغلين ، فعددهم لم يتجاوز ١٨٧٣٤ مشتغلا قبل الغزو ، زاد إلى ٢٣٦٦٨ مشتغلا بعد الغزو ، في حين ظلت نسبتهم ثابتة في الفترتين وبلغت ١,٢٪ ، وحوالي ٩٩٪ من هؤلاء من الذكور الوافدين ، ومع ذلك فهم لا يمثلون سوى ١,٣٪ من مجموع العمال الذكور الوافدين قبل الغزو ، ثم ٢,٣٪ بعد الغزو ، وعموما تبلغ أعداد الآسيويين العاملين في هذه الأنشطة ضعف عدد العاملين من جميع الجنسيات الأخرى ، بل وأكثر .

٢ ـ رغم التزايد البسيط في أعداد العاملين بالأنشطة الصناعية من ١٦٦٥٦٤ قبل الغزو إلى ٢٢١٣١٣ بعده ، بنسبة تعادل ١٨,٨٪ ، ١٩,٥٪ على التوالي ، فإن نصيب هذه الأنشطة لايزال قليلا مقارنة بالأنشطة الخدمية ، وفوق هذا فهي مساهمة تكاد تكون مقصورة على الوافدين فقط فلا تتعدى مساهمة الكويتيين ـ ذكورا وإناثا ـ عن ٤,٨٪ قبل الغزو ، ٥,٠٪ بعد الغزو .

٣ ـ تقاسم العرب الوافدون مع الآسيويين احتكار العمل بالأنشطة الصناعية قبل الغزو (٤٧٪ ، ٤٨٪ على التوالي) ، وتغير الوضع بعد الغزو تمشيا مع تزايد ظاهرة الإقبال على العمالة الآسيوية وتقليص العمالة العربية كما ذكرنا آنفا فرجحت كفة الآسيويين بنسبة قدرها ٦٥٪ على العرب بنسبة ٣٧٪ .

٤ ـ ليس من الغريب أن تنخفض مساهمة المرأة في النشاط الصناعي الذي لا يتوافق مع طبيعتها ، خاصة إذا علمنا أن نشاط التشييد والبناء هو النشاط الغالب على قطاع الأنشطة الصناعية حيث بلغت نسبته ٥٧٪ قبل الغزو ثم ٦٠٪ بعد الغزو ، وجدير بالذكر أن التشييد والبناء قد حقق أكبر زيادة بين جميع الأنشطة الاقتصادية في فترة ما بعد الغزو ، حيث زادت أعداد العاملين به من ٩٥٦٤٣ إلى ١٣٣٠١١ عاملا بنسبة زيادة تبلغ أكثر من ٣٩٪ ، وهي نتيجة منطقية تتفق مع نشاط مشروعات إعادة الأعمار في الدولة وإزالة آثار العدوان .

جدول رقم (٧)

الأنشطة الاقتصادية للداخلين في قوة العمل حسب الجنسيات الرئيسة[١٣]

الجنسية	النوع	قبل الغزو				بعد الغزو			
		أنشطة ريفية	أنشطة صناعة	أنشطة خدمية	الجملة	أنشطة ريفية	أنشطة صناعة	أنشطة خدمية	الجملة
كويتيون	ذكور	47	7677	77820	85544	38	10289	119148	129475
	إناث	1	245	37034	37280	1	717	64712	65430
	جملة	48	9722	114854	122824	39	11006	183860	194905
عرب آخرون	ذكور	6181	75633	217262	29 9076	6681	79987	182701	269369
	إناث	56	2104	35236	37396	40	2605	24 950	27595
	جملة	6237	77737	252498	336472	6721	82592	207651	296964
آسيويون	ذكور	12267	77624	196373	286264	16781	120199	309948	446928
	إناث	150	1764	129 376	1314900	76	3852	178319	182257
	جملة	12417	79588	325749	417754	16867	124051	488267	629185
آخرون	ذكور	30	1212	4050	5292	39	3351	6128	9518
	إناث	2	105	2262	2369	2	313	3021	3336
	جملة	32	1317	6312	7661	41	3664	9149	12854
جملة الوافدين	ذكور	18478	154469	417685	590632	23501	203537	498777	725815
	إناث	208	4173	166874	171255	128	6770	206290	213188
	جملة	18686	158642	584559	761887	23629	210307	705067	938003
الجملة العمومية	ذكور	18525	162146	495505	676176	23539	213826	617925	855 290
	إناث	209	4418	203908	208535	129	7487	271002	278618
	جملة	18735	166564	699413	884711	23668	221313	888927	1133908

* تم حذف فئة «غير مبين» من هذا الجدول ونسبتهم إلى جملة قوة العمل بلغت ٧ ,٢٪ قبل الغزو ، ٨ ,٦ ٪ بعده

شكل رقم (٦) توزيع المشتغلين حسب الأنشطة الاقتصادية

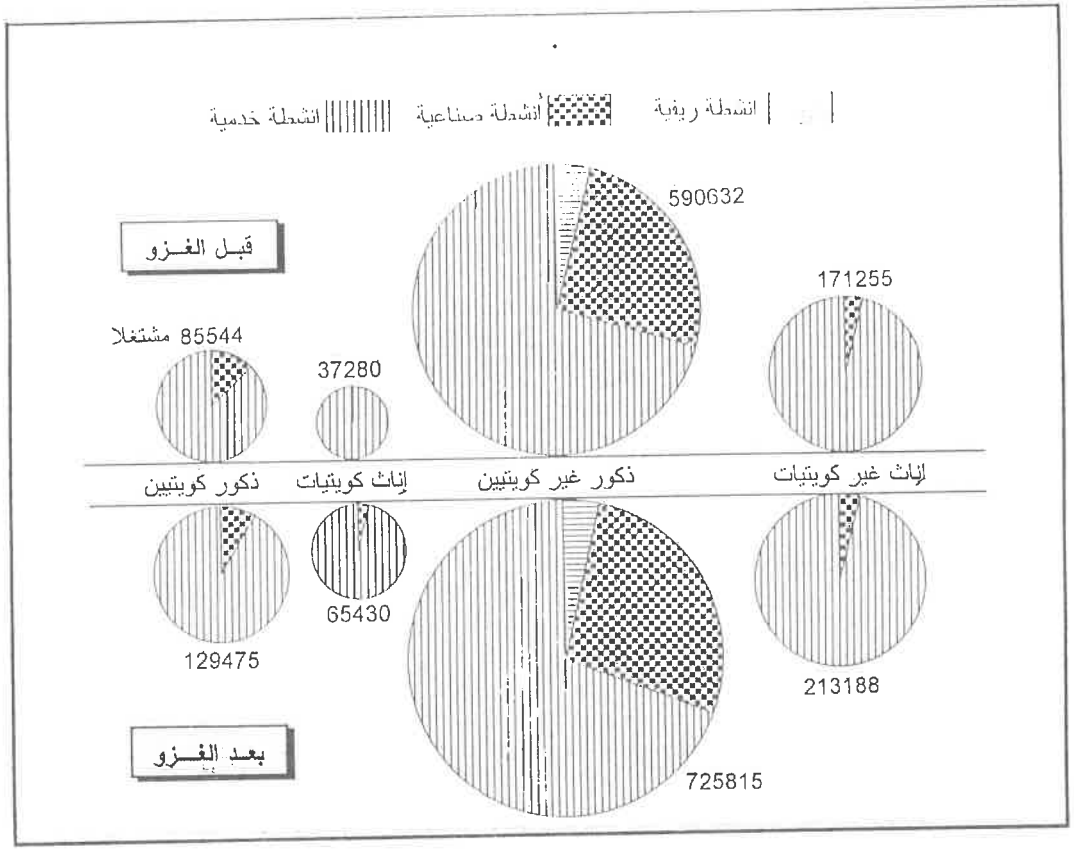

٥ . تضم أنشطة الخدمات غالبية المشتغلين من جميع الفئات ، الأمر الذي يؤكد بقوة أن الكويت (الدولة ـ المدينة) هي مدينة خدمات من الطراز الأول ، وكيف لا ونسبة العاملين بهذا القطاع تقترب من ٨٠٪ من إجمالي العاملين سواء قبل الغزو أو بعده ، وترتفع نسبة الملتحقين بهذا النشاط بين الكويتيين (٩٤٪) مقارنة بالوافدين (٧٧٪) وبين الإناث (٩٨٪) مقارنة بالذكور (٧٣٪) بل يمكن القول بأن مساهمة الإناث في القطاعات الأخرى كانت باستمرار ضئيلة إلى حد إمكانية إهمالها تماما ، فهي لاتتجاوز ١٪ للكويتيات ، وما بين ٦ , ٢ و٢ , ٣٪ للوافدات .

٦ ـ يرجع السبب الرئيسي في تركز القوى العاملة الوطنية في أنشطة الخدمات إلى ارتباط هذه الأنشطة بالقطاع الحكومي الذي يتميز بالاستقرار والأمان الوظيفي وضمان الترقي المتتالي للموظف فضلا عن إقراره لعدد من الزيادات على الأجور والرواتب ، منها مثلا زيادة الرواتب بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧١ وتعديله بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٢ ، ثم صدور القانون رقم(١٤) لسنة ١٩٧٤ الخاص بصرف علاوة غلاء المعيشة ، وكذلك الزيادة التي أقرت بعد التحرير بمقدار ٢٥٪ على رواتب المواطنين الكويتيين (أمل الصباح ومصطفى الشلقاني ، ١٩٨٦ ، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧) .

٧ ـ شكل الوافدون أغلب العاملين في أنشطة الخدمات قبل الغزو (٨٤٪) ثم تراجعت نسبتهم قليلا (٧٩٪) بعد الغزو ـ رغم تزايد أعدادهم المطلقة ـ بسبب التوجه الحكومي بعد الغزو «لتكويت» الوظائف أو ما عرف بسياسة الإحلال ، وإذا كانت نسبة مساهمة الوافدين العرب في هذه الأنشطة قد انخفضت من ٣٦٪ قبل الغزو إلى ٢٣٪ بعده ، فقد قابلها زيادة في مساهمة الآسيويين من ٤٧٪ إلى ٥٥٪ وبذا اتسعت الفجوة بينهما ، بل وتعددت أعداد الآسيويين ضعف أعداد العاملين من كل الجنسيات مجتمعة .

٨ ـ إذا كان قطاع أنشطة الخدمات يضم عددا من الأنشطة الفرعية ، فإن خدمات المجتمع والخدمات الشخصية هو النشاط الغالب حيث يضم ثلثي العاملين في هذا القطاع ، بينما يتوزع الثلث الباقي بين الأنشطة الفرعية الأخرى التي يأتي في مقدمتها أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق بنصيب يتجاوز الخمس ، وتتضاءل مساهمة الأنشطة الفرعية الأخرى من نقل وتخزين ومواصلات وتمويل وكهرباء وغاز ومياه ، فلا تزيد في مجموعها عن عشر إجمالي العاملين في هذا القطاع أو أقل من ذلك بالنسبة لجملة المشتغلين في كل القطاعات ،

بل إن نشاط الكهرباء والغاز والمياه قد سجل تناقصا في أعداد العاملين به من ١١٧٢٦ عاملا قبل الغزو إلى ٨٠٩٩ عاملا بعد الغزو ، أي أن نسبة التغير كانت ـ ٩ , ٣٠٪ وهو النشاط الوحيد الذي حقق هذه النتيجة السالبة .

الخاتمة

كان للغزو العراقي تأثير لا يمكن إغفاله على التركيب السكاني بشتى أنماطه في دولة الكويت . وإذا كان التركيب الاقتصادي للسكان واحدا من أبرز أنماط التركيب السكاني تأثرا بهذا الغزو ، فلاشك أن الاختلافات التي طرأت عليه لم تتم بمعزل عن التغيرات التي حدثت في خصائص السكان الأخرى ، ومن الطبيعي أن تتركز التغيرات في مجتمع السكان الوافدين ، فالتحكم في نوعية وخصائص المهاجرين الوافدين يمكن تطبيقه بسهولة نسبيا (الهجرة الانتقائية) وهو ما يفسر وضوح الفروق بين مجتمع مهاجري ما قبل الغزو ومجتمع مهاجري ما بعد الغزو ، أما المجتمع الكويتي المستقر ، فالتغيرات فيه تكون محكومة بظروف وعوامل مختلفة ـ غير العرض والطلب ـ تتسم بالبطء الشديد بحيث يصبح من الصعب ملاحظتها في خلال فترة المقارنة التي تبلغ ثماني سنوات فقط .

ومن أهم التغيرات الديموجرافية المؤثرة على التركيب الاقتصادي للسكان بعد الغزو : ظهور بوادر للتخفيف من سرعة نمو المجتمع الكويتي ، وتزايد نسبة السكان الوافدين في الأعمار الوسطى على حساب نسب الأطفال والكهول ، وتعمق اختلال الميزان النوعي للوافدين ـ لصالح الذكور طبعا ـ بسبب الاتجاه الواضح لبقاء العاملين في الكويت من دون أسرهم لأسباب متعددة ، كذلك حقق الكويتيون ارتقاء في مستواهم التعليمي سواء بتخفيض معدل الأمية أو بزيادة نسبة الحاصلين على شهادات دراسية أعلى ، في حين حدث العكس في مجتمع الوافدين .

ومن الظواهر الملحوظة في خصائص مجتمع الوافدين بعد الغزو ، التفوق العددي للجنسيات الآسيوية على الجنسيات العربية بنسبة ١ : ١ , ٤ بعدما كان للعرب الأغلبية بنسبة ١ : ١ , ٥ قبيل الغزو مباشرة ، وأهم أسباب ذلك هو الانتشار الواسع للعمالة الآسيوية الرخيصة الثمن ، لاسيما في القطاع العائلي ، بجانب رفض الكويت لعودة مواطني بعض الجنسيات العربية المؤيدة للغزو بعد التحرير ومنها الفلسطينيون والأردنيون الذين كانوا يشكلون أغلبية العرب في الكويت قبل الغزو .

وكانعكاس للمتغيرات الديموجرافية سابقة الذكر ، فقد شهدت فترة ما بعد الغزو ارتفاعا ملحوظا لمعدل المساهمة الاقتصادي سواء للكويتيين أو الوافدين ، ذكورا أو إناثا ، وتزامن ذلك مع انخفاض طفيف في معدلات البطالة المتدنية أصلا ، الأمر الذي يؤكد على سرعة استعادة الاقتصاد الكويتي لقوته بعد كارثة الغزو العراقي ، ورغم أن الوافدين يشكلون أكثرية قوة العمل ، إلا أن الكويتيين قد رفعوا حصتهم من ١٣,٩٪ قبل الغزو إلى ١٦,٤٪ بعد الغزو .

وإذا كان القطاع الحكومي يجتذب الغالبية العظمى من العمالة الكويتية سواء قبل الغزو أو بعده لدرجة يمكن معها إهمال مشاركة الكويتيين في بقية القطاعات ، فإن العمالة الوافدة تتوزع على ثلاثة قطاعات رئيسية يأتي في مقدمتها القطاع الخاص الذي يضم أكثر من نصف العمالة ثم القطاع العائلي وأخيرا القطاع الحكومي ، وقد نجحت الإجراءات الحكومية في تقليل أعداد العاملين بالحكومة من الوافدين بعد الغزو نجاحا كبيرا وبالتالي ازدادت أعداد ونسب الوافدين العاملين بالقطاعين الخاص والعائلي .

وتشتغل أغلب العمالة الكويتية بالمهن العلمية ، خاصة الإناث ، أما الوافدون فيتوزعون على جميع أنواع المهن دون استثناء ، مع الأخذ في الاعتبار ضآلة مساهمة الحرف الريفية في هيكل العمالة ، ولم يطرأ تغيير على هذا التوزيع بعد الغزو باستثناء تناقص نسب الوافدين العاملين في المهن العلمية لصالح المهن الإنتاجية والخدمية نتيجة إحلال العمالة الكويتية مكان الوافدة في هذا التخصص .

وتتركز الغالبية العظمى من العمالة الكويتية في قطاع الأنشطة الخدمية سواء قبل الغزو أو بعده ، ولاسيما بالنسبة للإناث ، أما الوافدين فثلاثة أرباعهم تقريبا يعملون بنفس القطاع ، بينما يعمل الربع الباقي في قطاع الأنشطة الصناعية ، أما الأنشطة الريفية فيمكن إهمالها لضآلة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية ، ولم يظهر تغير ملحوظ في هذا التوزيع بعد الغزو عن الوضع السائد قبل الغزو .

واستقراء للوضع المستقبلي في ضوء هذه الدراسة فمن المرجح أن تزداد نسبة الكويتيين الداخلين في قوة العمل لاسيما بين الإناث ، وبالتالي ارتفاع معدلات المساهمة الاقتصادية وانخفاض معدلات الإعالة لديهم ، خاصة مع تشدد الحكومة في تطبيق سياسة الاحلال الوظيفي ، والبحث عن وسائل فعالة لإجبار القطاع الخاص على استخدام العمالة الوطنية ولو جزئيا ، وفي المقابل سيتباطأ قريبا النمو العددي للعمالة الوافدة بوضوح ثم يبدأ بالانخفاض

التدريجي البطئ خاصة مع استمرار تدني أسعار النفط وتراجع الإيرادات الحكومية وانتهاء أعمال إعادة الإعمار في البلاد .

ومع استمرار الاضطراب السياسي والأمني في المنطقة تقل فرص عودة الأردنيين والفلسطينيين إلى الكويت وبالتالي تتعزز سيطرة العمالة الآسيوية على سوق العمل ، ويتوقع أن يطرأ تغيير بسيط على توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية حيث سيقلل القطاع الحكومي من نموه اكتفاء باحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة ، بينما سيستمر القطاع العائلي في نموه بمعدل يوازي معدل نمو السكان الكويتيين ، أما التركيب المهني والاقتصادي للسكان فليس من المتوقع حدوث تغير جوهري في هياكلهما إذا بقيت الظروف الاقتصادية والسياسية كما هي الآن .

وينبغي على المسؤولين عن التخطيط في البلاد ، في ضوء المعطيات الاقتصادية الحالية وتركيبة الموارد البشرية في الكويت ، المباشرة في اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من نمو القطاع الحكومي حتى بالنسبة للمواطنين والضغط على القطاع الخاص بشكل فعال لاستقطاب العمالة الوطنية ، ويفيد في تحقيق هذا الهدف دعم التخصصات العلمية والفنية ، والاهتمام بالتدريب العملي لرفع كفاءة العمالة الوطنية وزيادة إنتاجيتها ، مع تطبيق نظام فعال يحث المشتغلين على الثقافة وفي العمل .

كذلك لابد من التركيز على الأنشطة الإنتاجية والبعد عن الأنشطة الخدمية والاستهلاكية ، ورغم توقع استمرار نمو العمالة الوافدة غير الماهرة في الأعمال الدنيا وكذلك في القطاع العائلي في المستقبل المنظور ، إلا أن تضخم القطاع العائلي يستوجب قيام حملات توعية بسلبيات هذه الظاهرة واتخاذ إجراءات تنفيذية للحد من استخدام خدم المنازل ، كذلك يرى الباحث أن الوقت قد حان لتبني الكويت سياسة ضبط النمو السكاني وترشيده بما يتمشى مع التطورات الاقتصادية السلبية ويتلاءم مع إمكانات وموارد البيئة المحلية .

هوامش البحث

(١) الأرقام المطلقة في الجدول مجمعة من بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، السكان والقوى العاملة ، العدد الرابع ١٩٨٩ : جدول ٢ ص ١٠ وجدول ٦ ص ١٨ وجدول ٧ ، ص ٢٠ ، والعدد الثالث عشر ، يناير ١٩٩٨ : جدول ٣ ص ١٧ وجدول ٨ ص ٤٠ وجدول ٩ ص ٤٢ ، أما النسب والمعدلات فمن حساب الباحث .

(٢) الأرقام المطلقة في الجدول مجمعة من بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، السكان والقوى العاملة ، العدد الرابع ١٩٨٩ : جدول ٦ ص ١٨ وجدول ٧ ص ٢٠ ، والعدد الثالث عشر ، يناير ١٩٩٨ : جدول ٨ ص ٤٠ وجدول ٩ ص ٤٢ أما النسب فمن حساب الباحث .

(٣) الأرقام المطلقة في الجدول مجمعة من بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، السكان والقوى العاملة ، العدد الرابع ١٩٨٩ : جدول ٦ ص ١٨ وجدول ٧ ص ٢٠ ، والعدد الثالث عشر ، يناير ١٩٩٨ : جدول ٨ ص ٤٠ وجدول ٩ ص ٤٢ ، أما المعدلات فمن حساب الباحث .

(٤) يحسب هذا المعدل على أساس النسبة المئوية للناشطين اقتصاديا إلى السكان في سن العمل ، وهو يعتبر أفضل من معدل النشاط الخام Grude Activit Rate الذي ينسب فيه الناشطون اقتصاديا إلى جملة السكان والذي يتأثر بشدة بالتركيب العمري للسكان ، حتى إنه يعتبر صيغة مكررة لنسبة الإعالة .

(٥) الأرقام المطلقة في الجدول مجمعة من بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، السكان والقوى العاملة ، العدد الرابع ١٩٨٩ : جدول ٩ ص ٢٥١ والعدد الثالث عشر ، يناير ١٩٩٨ : جدول ٩ ص ١٢٥ ، أما النسب فمن حساب الباحث .

(٦) يقصد بالقطاع العائلي الأفراد الذين يقومون بخدمة العائلات والعمل على راحتهم وترتبط طبيعة عملهم بسكن هذه العائلات .

(٧) هم العمال الذين يزاولون أنشطتهم متنقلين من مكان إلى آخر وغير مرتبطين بأي جهة من جهات العمل ولا يخضعون للوائح الوظيفية .

(٨) الأرقام المطلقة في الجدول مجمعة من بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، السكان

والقـوى العـاملة ، العـدد الرابع ١٩٨٩ : جـدول ٢٨ ص ٢٠٣ وجـدول ٢٩ ص ٢٠٥ ، والعدد الثالث عشر ، يناير ١٩٩٨ : جدول ٨ ص ٤٠ وجدول ٩ ص ٤٢ . أما النسب فمن حساب الباحث .

(٩) ISIC اسم مـختـصـر للتـقـسـيم الدولي الذي وضـعـتـه الأمم المتحـدة للـمهن والأنشطة الاقتصادية ، والاسم بالتفصيل هو :

All of Classification Standard Industrial International Economic Activities

(١٠) الأرقام المطلقة في الجدول مجمعة من بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، السكان والقوى العاملة ، العدد الرابع ١٩٨٩ : جدول ١ ص ٢١٩ وجدول ٩ ص ٢٥١ ، والعدد الثالث عشر ، يناير ١٩٩٨ : جدول ١ ص ٩٠ وجدول ٩ ص ١٢٥ .

(١١) يتفق بعض العلماء مع رأى كـولين كـلارك Colin clark في أن الأنشطة الأولى هي التي تتعامل مع الطبيعة مباشرة وتستغل مواردها الطبيعية وبالتالي يجب أن يضم نشاط المناجم والمحاجر إلى هذه الأنشطة ، ويرى الآخرون أن هذا النشاط في الوقت الحاضر أصبح نشاطا معقدا يميل إلى طبيعة الصناعة حتى أطلق عليه الصناعات الاستخراجية ، وقد أخذ الباحث بالرأي الأخير لسببين : الأول أنه رأى أغلبية العلماء ، والثاني أن المناجم والمحاجر من الأنشطة المرتبطة بالحضر فكان من الأنسب عدم ضمها للأنشطة الأولية المرتبطة بالريف أساسا ، لمزيد من التفاصيل انظر :

United Nation (1968), P.67.

(١٢) وذلك لارتباطها الوثيق بالمدن ، وقد اعتبرت أيضا واحدة من صناعات الخدمات أو صناعات المجتمع ، انظر : جمال حمدان (١٩٧٧) ، ص ١١٣ .

(١٣) الأرقام المطلقة في الجدول مجمعة من بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، السكان والقوى العاملة ، العدد الرابع ١٩٨٩ : جدول ٢٢ ص ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥ وجدول ٢٨ ص ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧ ، والعدد الثالث عشر ، يناير ١٩٩٨ : جدول ١٩ ص ١٧٤ ، وجدول ٢٥ ص ص ١٨٧ ـ ١٨٨ .

المراجع والمصادر

أولا : المراجع والمصادر العربية :

١ـ أحمد حسن إبراهيم (١٩٩٥) الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية دراسة جغرافية ، منشورات وحدة البحث والترجمة بقسم الجغرافيا جامعة الكويت ، العدد ١٨٥ (اكتوبر) ، الكويت .

٢ ـ أمل يوسف العذبي الصباح ومصطفى حنفي الشلقاني (١٩٨٦) ، سكان الكويت : الماضي ـ الحاضر ـ المستقبل ، دراسة سكانية تحليلية مقارنة ، دار السلاسل ، الكويت .

٣ ـ أحمد منير نجار (١٩٩٤) ، لمحات اقتصادية عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٧٤ ،الكويت .

٤ ـ جعفر عباس حاجي (١٩٩٣) ، اثار الغزو العراقي على القطاعات الاقتصادية لدولة الكويت ، مؤسسة عيسى حسين اليوسفي ، الكويت .

٥ ـ جمال حمدان (١٩٧٧) ، جغرافية المدن ، ط ٢ ، عالم الكتب ، القاهرة .

٦ ـ حسين طه الفقير (١٩٩٢) ، الاقتصاد الكويتي والأموال العربية قبل الغزو العراقي وتحديات ما بعد التحرير ـ رؤية تخطيطية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .

٧ ـ حمدي على عزت (١٩٩٨) ، ملامح تغير التركيب السكاني في دولة الكويت قبل الغزو العراقي وبعده ، بحث مقدم إلى ندوة الجغرافيا والتخطيط البيئي التي عقدت بجامعة الكويت في ابريل ١٩٩٨ .

٨ ـ دولت أحمد صادق ومحمد عبد الرحمن الشرنوبي (١٩٦٩) ، الأسس الديموجرافية لجغرافية السكان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

٩ ـ عبد المجيد فراج (١٩٧٥) ، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

١٠ ـ عمر الخطيب (١٩٨٥) التنمية والعمالة الأجنبية في دول الخليج العربي ، شؤون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس .

١١ ـ غانم سلطان أمان وفتحي عبد الله فياض (٩٨ ـ ١٩٩٩) الآثار الاقتصادية للغزو العراقي للكويت ـ دراسة مسحية تحليلية ، حوليات كلية الآداب ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الحولية التاسعة عشرة ، الرسالة ١٣٠ ، الكويت .

١٢ ـ فتحي محمد أبو عيانة (١٩٨٠) جغرافية السكان ، ط ٢ ، دار النهضة العربية ، بيروت .

١٣ ـ كريشان كوهلي ومساعد العميم (١٩٨٨) الأنماط المتغيرة للهجرة إلى الكويت ، النشرة السكانية «اسكوا» القاهرة .

١٤ ـ محمد العوض جلال الدين (١٩٨٥) ، العمالة الوافدة إلى الأقطار العربية :

الوضع الراهن واحتمالات المستقبل ، المستقبل العربي ، بيروت .

١٥ ـ محمود عبد الفضيل (١٩٧٩) ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، مجلة عالم المعرفة ، العدد رقم ١٦ ـ أبريل ، الكويت .

ثانيا : المراجع والمصادر الأجنبية

(1) Clarke, J.I. (1989), Population Geography, 2nd ed., Pergamon Press, Oxford.

(2) Shah, N.M. & Al-Qudsi, S.S. (1989), the Changing Characteristics of Migrant Workers in Kuwait, International Journal of Middle East Studies, Vol. 21.

(3) Spiegelman, M. (1980), Introduction to Demograohy, Harvard University Press, London.

(4) United Nations (1968), Methods of Analysing Census Data on Economic Activities of the Population, Population Studies No. 43, New York.

ثالثا : المصادر الإحصائية :

(١) بنك الكويت الصناعي ـ الدائرة الاقتصادية (٩٠ ـ ١٩٩٠) ، التقرير السنوي ، مؤسسة فهد المرزوق ، الكويت .

(٢) بنك الكويت المركزي (١٩٩٥) ، النشرة الإحصائية الفصلية ، يوليو ـ سبتمبر ١٩٩٥ ، المجلد ٢١ ، العدد ٣ ، الكويت .

(٣) الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، دليل المعلومات المدنية ، السكان والقوى العاملة ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٨٩ ، الكويت .

(٤) الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، دليل المعلومات المدنية ، السكان والقوى العاملة ، العدد الثالث عشر ، يناير ١٩٩٨ ، الكويت .

(٥) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية ـ يوند باس (١٩٩٢) ، السياسات السكانية في الوطن العربي ، ط ١ ، عمان ـ الأردن .

(٦) United Nations (1997), Demographic Yearbook 1995, 47th Issue, New York.

(٧) United Nations (1996), Yearbook of Labour Statistics, 55th Issue, Geneva.

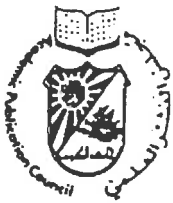

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريّة علميّة محكّمة تتضمّن مجموعة من الرّسائل وتعني بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلميّة لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

- تنشر الأبحاث والدراسات الأجنبية باللغتين العربيّة والإنجليزيّة شريطة أن لا يقلّ حجم البحث عن ٤٠ صفحة وأن لا يزيد على ١٣٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليّات على أعضاء هيئة التدريس لكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يُرفق بكلّ بحث ملخصٌ له باللغة العربيّة وآخرُ بالإنجليزيّة لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يُمنح المؤلف ٥٠ نسخة مجّانا.

رئيس هيئة التحرير

د. عبد الله العمر

الاشتراكات :

داخل الكويت : للأفراد : ٤ د.ك للمؤسّسات : ٢٢ د.ك ثمن الرسالة: للأفراد ٥٠٠ فلس

خارج الكويت : ٢٢ دولاراً أمريكياً ٩٠ دولاراً أمريكياً ثمن المجلد السنويّ : للأفراد ٦ د.ك

تُوجّه المراسلات إلى :

رئيس هيئة تحرير حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ - الخالديّة رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس : ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyāt Kulliyyat al-ādāb

E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw